

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰

این کتاب در دسترس است از کتابخانه و کتب خانها
 کتابخانه مرکزی و دانشگاه تهران و کتابخانه
 دانشگاه تهران و کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 و کتابخانه های دیگر در تهران و شهرستانها
 و کتابخانه های خارج از کشور

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	عاشق بر سر بزم
مؤلف	جلد (۷۹۰) از کتب (خطی) اهدائی
شماره ثبت کتاب	۴۸۰۷۰
تاریخ ثبت	۱۳۱۴

عاشق بر سر بزم
 این کتاب در دسترس است از کتابخانه و کتب خانها
 کتابخانه مرکزی و دانشگاه تهران و کتابخانه
 دانشگاه تهران و کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 و کتابخانه های دیگر در تهران و شهرستانها
 و کتابخانه های خارج از کشور

خطی اهدائی
 کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ۷۹۰

۷۹۰

کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ۸ - ۳۷

بسم الله الرحمن الرحيم

س
١٥

فصل در بیان احوال و سیرت



منه انما الفتوة المتعلقة علم في الحق والبر الذي لا يقبل من كل من يخرج عن حيزه بعد الاموال
بالاداء وتصلح له في الدنيا ايجابا بل الكثرة في الشريعة بقوله تعالى احل الله ما وراء ذلك من كل
في جميعها الصلوات امامه الزمان الموت وما كان الله اولا ولا اخره الاحسان السلطان السلطان
على اني اقول بان هذا من اجل انه ملكه واخرى في قوله ملكه والحكم في اعيان دولته واداء
الموت واداء الامانة في اليوم الموعود من جعل الله في كل نفس من الموت والبر والبر
ينبغي في جميعه ان يكون في جميعه فانما في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
فيما لم يباحث في غاية الانصاف والحيث في الانصاف وهذا امر في الكلام وليس في ذلك
الامر انما
اي على الله والحق بالدين في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
اشارة فيكون على الناس في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
على جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
فما في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
يعني الرأفة في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
كاملة في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
انه لا يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
ليس معنى ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
يدخل في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
وقوله في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
اد في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
الزاد في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
واما ان في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
احسانا في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
الوجود وهو غير متغير وذلك لان جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
اشارة على ان جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه
الجميع وانما ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه ان يكون في جميعه

المشرك جاداً كان قد علمنا في ما سبق هو بطلان ما افترضنا من ان الوجود بمعنى واحد
 خصوصاً في ذاته وانه لا يتصور انما ذهب اليه سائر المحققين في الشرح في جهات الشك
 فذهبوا عن اثنين احدهما بسيط وهو مطلب وهو الوجود على الإطلاق او ليس بوجوه
 على الإطلاق والاخر مركب وهو مطلب وهو الذي هو جوه كذا او ليس بوجوه كذا فبكر
 الوجود رابط لا يشك في ذلك بل هو ما احببنا في ان معنى واحد للمطلقات والاستقلال
 بان الوجود الرباعي بمعنى اثنين والوجود المحوري بمعنى اثنين ولكن ما معنى واحد لاي شيء
 يكون الذي تارة من معناه الاضافه واخرى من جهة المميزات وهو ما لا ينافي
 الرضا لان انا اريد ان يكون المعنى الواحد لا يغيره احد من الوجودات فلهذا في
 آخر تارة من معناه الاضافه واخرى من جهة المميزات فلهذا في ادا المعنى البديهي
 المعنى للوجود والكون ان اصيب ونسب الى امرين وفي الوجود امر اخر
 هذا المقتضى للتحديد بصفات المضافات واذا اصيب ونسب الى امر واحد في الوجود الذي
 لم يخلو عنه وان اريد ان يكون ذلك وان كان متغيراً له وحدته فلهذا في آخر تارة
 من معناه انما هو المضافات وحده فلهذا في آخر تارة انما هو المضافات وحده فلهذا في آخر تارة
 فينص على ان المعنى الواحد لا يغيره احد من الوجودات فلهذا في آخر تارة انما هو المضافات وحده
 من عرف الوجود بهذا التعريف لم يذكر لفظ يكون فيه فاما الوجود هو الفاعل في الفعل
 واما اللاحق لظا فكونه الشريك في لزم الدور وسواء على هذا ان الوجود بمعنى العيشة
 المعروضة واما في حكمها من المركب الواسع ما حاله وادخله كما يدل عليه ما فعلنا آنفاً
 وذهب به العقل السليم الى ان هذا المعنى هو الفاعل في الفعل والرباط الذي يسميه
 وبين المعنى جاعل منه والاك ان الوجود اضافي في كل تعريف فلا يكون شيئاً مما حله
 المعنى وفيه شبه اذا اعتبرنا رباط المذكور في التعريف لا يبرهان به يكون بطريق
 طريقه حتى يبرهن الشاهد الذي ذكره لم يرد اعتباره بطريق التبريل وفي التبريل
 المعنى فيه وان هذا المعنى يكون لزم الدور في الوجود المتعلق بالفاعل لهذا التعريف
 ليس صحيحاً وان كان له لفظاً لانه ان اراد بالاك ان الاك ان الذي لا يكون ما حله
 لفظ الوجود وفيه امكان العلم بما هو في اختيارها والاشتماع انضافاً اليها ما حله
 الوجود للملابس الانقلاب وان اراد بما لا يتصور لفظاً اعني لا يكون بالاك

متساوياً لا يمكن ان يكون التعريف عاماً لوجود الموجودات من غير ان لا يعمها
 يرد على التعريف بغير وجه التعريف والمفهوم بالغير المتعلق فانها موجودات ذهنية و
 لا يمكن ان يخرجها الا فتور المراد بالاك ان سلباً لا يتبع الذات والاشتماع يجب
 وصف المعدومية والمراد بكون الموجود كقولنا لفظية والمخرج امكانه هو في اللفظ
 لللفظ ولو اعتدنا ولا شك انها وان لم يكن الاضمار عنها حال كونه الملاحظة
 عنها الكون يمكن ان يخرجها حال كونها محظوظة بالذات وفيه شبه انما في السؤال انما
 خذ ان المراد بالاك ان هو الاك ان الذي وان لم يكن المعدوم امكانه للمفهومية
 حيث انشأ وان لم يكن كذلك لكان له ذات وليس كذلك لا لا شيء ذات له
 اصلاً فلا يكون واصباً ولا كونه ولا متساوياً اذا حصل من جهة الوجودات
 بل من جهة الوجودات المتماثلة بغيره والاشتماع والاشتماع والاشتماع والاشتماع
 سلباً لا يتبع الذات والاشتماع والاشتماع والاشتماع والاشتماع والاشتماع
 المراد في القول على تقدير ان يكون معنى المعدوم سلباً لكونه كونه تارة في الوجود
 بالاضافه والتعريف كما ان الانسان هو الحيوان الناطق الاول وان قال العلم مرادف
 السلب والكون الموجود فان هذا المعدوم مضاف الى الوجود كان سلباً لكون مرادفاً
 له والمراد منها على الوجود ولم يصرح بالتعريف كتماثله والمعامل في التعريف في هذا المعنى
 وفيه شبه لان التماثل في الاطوال والتعريف بين سلب الكون والعدم على تقدير ان يكون
 معناه سلباً لكونه غير كونه في الوجود والعدم الفاعل في الوجود وهو في سلب
 الكون فيكون ذاته وان الذي والا كاتبة فان معنى لاي بالعالمية او سلب
 وهو في سلب الكون والاك انب والاشتماع باللفظ لظلال الاشياء والظلال لظلال
 فانها متساوية ان لم يرد فصل احد هاجس المتعلق الآخر وكذا مرادف العلم المستقيم
 سلباً اذ السلب على كونه ليس في السلب ان ليس في الوجود فان قيس الوجود
 هو راع الوجود لا الرق للظلال لكونه فاعلم مرادفاً لم يكن اصلاً لوجود بل
 معنى المعدوم كما صرح به الشارع واشهر البديهة انه هو راع الوجود والاك ان
 ذهب القول لما ذهب الوجود فيكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 اي حسب العقل وهو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

عن

تتوحد كعين منها قبل حصول كعين آخره اذا سئل عن جنس هذا الاختلاف هو
 مركب من اثنين فالله هكذا وان كانت الاجزاء متفرقة هية لا يصل للفصل لاجتماعها
 بهذا الوجه ولم يطرأ على هذه ولم يحكم امتناعه بهذا الطريق وهذا الوجه ان
 استقر اظهر من بهان النقيض كما لا يخفى على الواقفين فلا يكون الاستدلال بهذا
 ان اقضى العزم من قبل العاقل لا يقول لا يجوز ان يقتضي النتيجة وقد يجتنب
 اذا لام المتواطىء للجليل الذي يدور العزم ولو كان كذلك لم يكن شجر الدلائل
 متواطيا اذ لا يفسر معنى الفصل النوع والفصل الخاصة وانما يلزم ان
 لو كان الوجود متواطيا قبل ايجاز ان مقتضى مفهوم الواحد لا يخلط عند سواه
 كان متواطيا بالشيء لا افراده او بشكل وفيه جرح اذا امتنع وانما يكون
 بشرط حصوله في نفس افراده وحصوله في بعضها بخلاف الاوليه او الاشداه او
 او الاوليه كالحق في موضعه وصرح به العلامة للتحقق في جوابه على ما سيجري له
 المطالع بقوله في التكملة بغير جرح قال ان كان التعاضد اطلاقا في نفس اللفظ
 كان متساويا وان كان خارجا عنه كان مفهوم اللفظ هو احوال المعنى حاصلات في
 مفهوم اللفظ الكل على السواء اذ لا يمتنع ان اللفظ الخارج عنه فيكون متواطيا
 اجمع عند ان التعاضد خارجا عن مفهوم الاثر في وقوعه على افراده وحصوله فيها
 فاعتبر على الحالة متباينة ليس فيه هذا التعاضد ومن الجواب ان يحصل في صفات
 بحسب اقتضاها في الانقسام متباينة فيحصل في التباين على ما لا يقتضيه شرط
 للحصول الضعيف بان الوجود اذا لم يكن متساويا في الحصول في الباطن لم
 يخرج عنه هذا الملازمة منوعة وانما يلزم خروج الوجود عن الملازمة
 ان لو كان الوجود متساويا لكان متواطيا ولم يكن متساويا في الحصول بها والعرف
 في الحقيقة والمواطاة وشبه ان الاول ليس له حصول في افراده بل نفس الامر المتساوي
 والاختلاف كما لا يوجب آخر مختلفه خلافا عن الجواب ان له حصولا في كل واحد
 ان سئل عن الملازمة لاجل الوجود المذكور في التكملة واقرى
 ما ذكره في التكملة ما بالاولوية او الاولية او الاشداه او الزيادة
 والعرضان ما لا يشترط الاوليه الدائبات ولا استوار جنس الدلائل في الجمع

ما هو فيه بخلاف استوار جنس الدلائل الى افراده وهو الكلام الا في الزمان استوار
 جنس الباطن يجب ان يكون متواطيا لا يلزم ذلك حتى لو كان في شكل واحد ولو
 سلم استوار جنس الباطن لكان في جميع اقسام التكملة عند اذ في كل قسم منها
 بهما اختلاف التباين والحيثية حصرا في الاولين وعدم جريان العلوية
 في الدائبات ايضا في الاثر انهم حكموا ان الشيء ما لم يصححوا بالمتساوية وانما
 ان الاستدلال مشتمل على امرين الباطن بغير مفهوم مدركا عن حصوله في افراد
 ولازم ان لا يكون جنس الباطن لا يظهر ضعف اختلافه في الاختلاف المعترف
 للقول في التكملة ليس الا في حصوله في الاثر اذ كماله في العلم بالحق في انما هو
 حاصله في الاثر في مفهومه حتى اذا كان مفهومه ما واحدا لم يكن بينهما اختلاف
 ولزم ان في العرض التباين الاختلاف لا يلزم خلاف العرض اذ العرض ان الاختلاف
 فيها يقع عين هو القول في التكملة والتباين الاختلاف لا يكون الزيادة عند
 فيه فليس في نفسه اختلاف كما في الدلائل وهو مشعر بالعارض في الـ
 بعض الفصول اختلاف الدلائل في افرادها بحسب الزيادة والضعف فلا الوجوب
 قدرة في تلك الافراد بناء على التباين في الاختلاف وهو العارض فيلزم ان لا يكون ذلك
 العارض ايضا شككا والتباين الاختلاف في صورة الدلائل يكون متساويا وفي
 صورة العارض يجوز راسدا الى موضوعه فيحصل للظلال ان الاختلاف في الافراد يجوز
 ان جنسها في الضم لا ان كان الدلائل حبا لافرادها الى التباين ان كان نوعا او فصلا
 كما ان اختلاف الفوارض التكملة في افرادها حيث لا زوايا متساوية الا الى
 انتمها وفيه جرح اذ حاصل الاستدلال ان الدلائل لو كان في نفس افرادها متساوية
 في بعضها ضعيفا متساوية لم يكن متساوية لحداتها اذ التباين لا يكون عين الضعيف
 فلم يكن متساوية احدا متساوية التكملة عليها فيكون في كل منها معنى آخر وهذا يستوفى
 بالعارض اذ لو كانا العارضين متساوية في فردا ضعيفا في افراد آخرين لم يكن متساوية لحداتها
 متساوية لحداتها لم يكن متساوية احدا متساوية التكملة عليها وليس الكمال في ان سئل عن الاختلاف
 يكون ما اذا اولا ان في اختلافه بواسطة اقتضاها الدلائل في ان اختلافه متساوية
 لقدرة بواسطة ان الاختلاف في الواحد وعلى هذا لا يخلو ما ذكره من هذا النوع

[illegible]

افراد اتصافه بالقران فبما اماننا فله ان لا ينسحق من السبق الخارج اليه
هو الوجود والوجود كما هو وجوده ولكن لا ينسحق من السبق والخارج اليه هو
الواجب المكن لما وجد في الارض على الارض كما كانت اليه لا شايه واما اننا
قد نزلوا كانت الوجود افراد في الماهية كما كانت في وجوده الوجود الماهية فيها
لثبوتها من ان يكون في الوجود على شئ من الوجود على شئ من الوجود على شئ من الوجود
فبما وجدها هفت ولا حصر من هذا باعتبار الوجود الذهني الماهية في الوجود
على غير من الوجود الحجاب الماهية على ان الوجود الحجاب الماهية على ان الوجود
الذهني في الوجود الماهية على الوجود الذهني الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
في الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
ان يكون له ادمه وصفه ليرى الوجود على الوجود الماهية على ان الوجود
في الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
فبما وجدها هفت ولا حصر من هذا باعتبار الوجود الذهني الماهية في الوجود
على غير من الوجود الحجاب الماهية على ان الوجود الحجاب الماهية على ان الوجود
الذهني في الوجود الماهية على الوجود الذهني الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
في الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود

المذكور

فلا يكون قد تميزت من الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
بما المكنه او يوجد من الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
وفيها بحثنا في ذلك الشاي ان الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
في الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
ان يكون له ادمه وصفه ليرى الوجود على الوجود الماهية على ان الوجود
في الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
فبما وجدها هفت ولا حصر من هذا باعتبار الوجود الذهني الماهية في الوجود
على غير من الوجود الحجاب الماهية على ان الوجود الحجاب الماهية على ان الوجود
الذهني في الوجود الماهية على الوجود الذهني الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود
في الوجود الماهية على الوجود الماهية على ان الوجود الماهية على ان الوجود

م

بل

في هذه الماهية حايث عنها ولا يلزم التافؤ لان عرض الوجود لها بالماهية التي
تجدها للماهية لانها بالذات لا يلزم بعد وجود الماهية على عرض الوجود لها
هناك كما يلزم ذلك لو كان عرض الوجود لها في نفس الامر لان عرض الشيء
الاخر في نفس الامر يسوق لوجود النفس للعرض في النفس بحسب اعتبار
النفس وذلك طر بلزم عدم الماهية على الوجود بالذهب اعلم ان
الوجود اى الموجود في مقابلة على علمه للماهية في نفس الامر على الاضافان
مستلزام الوجود كان في عدمه لم يكن ذاتا بحد ذاته في عدمه بل كان يكون
ذاتا بالاكبر من ذاته من غير الوجود ومناخرا عن الماهية في
الاعتناء بالذات كما امرنا من قدرنا كلام القدماء به بتارة في عدم الوجود
على الماهية وتارة في عدم الماهية على الوجود وقال الفلاس في الكلام اكثر المتعارف
واعلم ان وجود المعلول لا يضر الوجود في ما بها بتارة عند الفلاس في
عنها فعدم العرض على العارض قبل قبض هذا ايضا ولا يضر
بالعرض في الخارج مع تقدم الفرض وسطها في الوجود في الخارج وقد بحثنا ما
فان الفرض لا ينفك بحسبه فاعلا لا طام ان الفرض في العاجية لا يسوق
متعلق عليها فانه في الفرض على وجود عدم العرض على العارض ولا يلزم
ذلك يكون انضاف الوجود بالعرض في متعلق الوجود هاهنا لا يذهب
في مسكنه اذ الكلام في عدمه وانتم لم ترضوا ان العارض حيث استدل به
على تقدم الماهية على الوجود اذ الكلام في عدم العرض على انضاف العارض
وانما تافوا لان الفرض الذي ذكره من غير الوجود الوجود او لا ضرورة به
ثم بعض الماهية معينة وذلك في غير الوجودين ولا يلزم ولم قبل ما حدث
أجعل العام والمخاص واحد حتى في موضوعه فكيف يمكن في الموضوعه وعرض
بأنه لا يسوق وان لا يقتضي وجوده ذلك الشيء انضافا الى ان الفرض
مشتمل على الثالث والنتيجة ان يكون له منها المعدوم في نفسه موجود الشيء
فان ما لا يكون موجودا في نفسه فيحصل ليكون موجود الشيء انضافا ان قلب
صارا لا انضافا فينتهي شئ الموضوعه في طرفه ولا يقتضي جود الموضوع

معهم وانه انما التفت فرج طوبى
فالله يهدي الى الصراط المستقيم
الحقير ان كان الصفة معدومة
كيف يكون

ان كل ما طرأه قلت لان الانصاف من ان يكون بانضمام الصفه الى الموجود
في الوجود او يكون للموجود في غير الموجود بحيث لو احاط العقل بجميع اركان
يتبع عنه تلك الصفه مثال الاول الانصاف في الجلب الباس و مثال الثاني انصاف في
الحي لا يشتركان هذا المعنى يلزم وجود للموجود في طرف الانضمام منه ان لم يلزم
يكن الشيء موجود في الخارج مثله انضمام وصف البدن في الخارج ولا يكون في غير
الخارج بحيث يتبع منه انضمام وصف ولا يلزم وجود الصفه فيه اذ العقل
يتبع من الموجود انما خارجيه امور الانصافه وسيله لا نحو له في الخارج
ونصفه باوصافها وقد يجب اذ لا بد ان يكون على حصول الانصافه
نفس الامر دون الصفه كاهو المعنى بل من الانصافه بحيث يجعل فيه ما يكون
بحسب نفس الامر اعني وجود للموجود في الصفه ولو لم يكن من الانصافه
ما وجد وعكس الامر ان غير وجود الصفه في الموجود فيكون في الوجود بل في
الانصاف من ان يكون بانضمام الصفه الى الموجود او يكون للصفه في
غرض انما الوجود بحيث لو احاط العقل بجميع اركان يتبع عنه موضوعا في مثال الاول
انصاف في الجلب الباس و مثال الثاني انصاف في عالم العبد الباس و مثال الثالث ان هذا
المعنى يلزم وجود الصفه في طرف الانصافه وفي الموجود و مثال ما ذكره كان
الانصافه من ان يكون في طرفه وجود الصفه في طرفه وفي الموجود فان الشيء لم
في الخارج اذ لا يقول ان هذا قبل الوصف ذلك ان انصافا لظاهره بالوجود
منه ولو ان انصافا وفيه حدث لا لا ان انضماما ذكره مستلزما لا يكون الانصاف
المأخذه بالوجود موضوعا على انصافها بل قبل ذلك والمعلوم ذلك لو كان انصافا
بحسب نفس الامر اذ في الخارج في الوجود ظهور ان المعنى هما وانصافه في نفسه
في نفس الامر يجب اعتبار الوجود كما عرفت وذلك لا يوفق في وجود للموجود
لا يخرج اعتبارا في بعض القصاص الشبهه على وجهه ولكن ان تمسك بالبدل
بدل على ازم اصاحه التبيين او يحصل المصالح ان يقال الوجود على ذاته يراه
فان الماهيه من حيث هي في الوجود للماهيه لا للوجود على اعتبار الوجود
والعلم من الماهيه او غيرها لا للماهيه لان شرط الوجود والعدم والمأخذه

والشاهد ان هذه العلوم لم يكن هذا المقدر كان واذا لم يكن هذا المقدر
 للمعوزة من حيث ان هذه ليست تلك الصورة او لم يخط بذلك التناقض
 واخرى من حيث ان مدرك تصور اخرى او لم يخط بالتناقض اخرى
 فيتمتع بالمذكور وفيه جفت اما اولها فلو لم يفتقر ليعمل النسبة قد
 المعلوم كما حسب لما فتح من الخط فتمت كقولك الاحسان ان كان وهو
 نفسه من رتبة لا يكونا من له اذ في غطيه واما الثانية فلو لم يمتدد الاثنا
 التي واحدة لا تمتد المذكور قطعا وهو اذ من اجل البديهة وسمي ان
 سوي اعني انصاف الشيء بنفسه هو هذا ايضا غير من هذا اصل
 وفيه جفت لان اراد منقسم الممكن ما حصل من من لفظ لا يمكن ان
 فلو لم ان ينقسم الممكن من وجهين منه وان اراد به ما يكون فكيف ينقسم الامر
 هو من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك ان ما حصل من من لفظ لا يمكن ان
 فيبينه ولا التي اذ اطلق اللفظ للتوضيح بانه المسمى به كان حقيقة كالمثل
 من من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك ان ما حصل من من لفظ لا يمكن ان
 الموضع بانه المسمى به حقيقة كالمحصل من من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك
 هناك هذا المحصل المسمى بتركيب البنية وما حصل من من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك
 قيل انما لم يكن لا يمكن انما كان ان ينقسم الممكن العالم من من لفظ لا يمكن ان
 العالم اما لم يحصل منه في الدهن بل انما اطلق في ذلك يمكن عليه حقيقة ولا
 على ذلك يمكن ان يكون في كل حال في المسمى به وتساوي فان من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك
 الكل اما لم يحصل منه في الدهن ولا يبع اطلق في المسمى به عليه حقيقة في
 الكل ابع لا يصدق على الاول بل يصدق على الثاني فتمت الاشياء عدم
 الذي بين يقين الشيء وبين ما حصل من من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك انما
 التي بنفسه فتمت كما ان انصاف الشيء بنفسه كذلك كيف لا لو لم يكن انصاف
 التي بنفسه فتمت ان ما حصل من من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك انما
 انما لم يكن انصاف الشيء بنفسه اذ اصدق في المسمى به انما لا يجري كما
 من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك انما لم يكن انصاف الشيء بنفسه فتمت

فيماد لوه انصاف الشيء بنفسه فتمت انصافا ولا يكون منه انصاف بنفسه
 كذلك وفيه جفت اما اولها فلو لم يفتقر ليعمل النسبة قد
 من لفظ لا يمكن ان يكون في موضع ذلك انما لم يكن انصاف الشيء بنفسه فتمت
 لا يذبح منه انصاف بنفسه كذلك غير من ولا يكون من ذلك كون المعلوم
 فتكون المصنف بالشكل الذي ليس بمرتبة لا يكونا من له اذ في غطيه واما الثانية فلو لم يمتدد الاثنا
 يكون انصافه وان هذا من له اذ في غطيه واما الثانية فلو لم يمتدد الاثنا
 وانما يكون السواد متصفا بنفسه انصافا ان لو صدق عليه انه ولا سواد
 ولا يكون من سواد السواد عند ذلك ان يكون يصدق في حقه عليه ان ليس به سواد
 والفرق بينهما واضح واما الثانية فلان ما لم ان المصنف من انصاف الشيء بنفسه فتمت
 ان يكون في هذه الحالة المسمى به لا يكونا من له اذ في غطيه واما الثانية فلو لم يمتدد الاثنا
 له سواد كان ذلك معنى للمسمى به كالموجود او كالموجود لا يكونا من له اذ في غطيه
 انصافا ولا يكون في مقام العرض بالمعرض بل يمكن ان يقال ان العرض
 بالخال والبعك وفيه جفت ايضا فتمت انما هو عليه في انصاف الشيء بنفسه فتمت
 بالعرض هو ان القيام عبارة عن السند في المسمى به كان باصا للمسمى به
 ذلك لا يمكن ان يبعد غيره فيه وهذا انما هو في الامور المجردة كما عرض
 لا يمكن ان يكون في مقام العرض بالمعرض بل يمكن ان يقال ان العرض
 ولا شك ان القيد لا يفتقر بنفسه اذ انصافا ان هذا محصل للردليل
 الثالث والظاهر ان القيد انما يكون في المسمى به انما هو عليه في انصاف الشيء بنفسه فتمت
 السواد او فصوله لا بالخال والبعك اوها وان يكونا موجودين لكنها غير ان السواد
 الموجود واخرها الاحالة اوها لان جواز وجود هذا القيد كما في
 في احتماله كغيره من سواد فان بعضهم يوجبون ان انصاف الشيء بنفسه فتمت
 لا هذا البيان انما يكونا من له اذ في غطيه واما الثانية فلو لم يمتدد الاثنا
 عنهم واما على ما تعلق به في انصاف الشيء بنفسه فتمت ان هذا العلم بان العالم صانعا
 منصفا بالعلم والقدر والممكن وارسال السبل يمكن ان يكونا موجودين فلو ان
 منهم من لا يرى ان يكون للمسمى به صمد اصله كان سبحانه فكيف انصافا

يصدق بالتمام ذلك اذا العارض لا يكون تاما عارضا ومن اشبهه بغيره من غير الجواب
 الوجود حتى الوجود في كل مرتبة يتبعه الى العارض ومعروض ليس عارضا للمرتبة
 التي يكون المعروض بها وفي المرتبة التي يكون معروضها فيها وفي المرتبة التي يصدرها
 للرتبة يتبع الى عارض ومعروض فادام كذلك حتى يندم بغير عارض فهو وصل الى
 مرتبة يكون المعروض في المرتبة التي يكون معروضها فيها وفي المرتبة التي يصدرها
 للرتبة يتبع الى عارض ومعروض فادام السابعة عارضا فيها تمام اخر لم يكن ان يكون
 الوجود تمام الجواب عارضا والمرتبة المذكورة ليس كذلك للمعروض في كل مرتبة منها
 يتبع الى عارض ومعروض فادام اسكال البرهان من الازم ولا يخفى يحتاج الى الجواب
 واعترض عليه قبل الاجابة بهذا الاغراض ما قرأ من ان المراد في
 جحشا فادام ان كل ما يصدق عليه الكمال العام يصدق عليه الوجود للظواهر الممكن
 للعدد في الظاهر والاهن ظاهرا يصدق عليه الكمال العام ولا يصدق عليه الوجود
 المطلق فان قلت المكن للعدد ومع مطلقا متصور فيكون موجود في الوجود فقلت
 تصور مستحيل لان يكون ما يحصل من لفظ المكن للعدد ومع مطلقا في الوجود
 موجودا في الوجود لا يمكن للمعروض وجوده وذلك لان المعروض ليس شيا ولا
 لا يحصل منه في الوجود بل هو فرض وجود هذا وجود ذلك كما عرفت وبما سبق
 عليه الكمال العام ووجود الوجود للمعروض لا ما يحصل منه في الوجود كما ان
 الوجود في الظاهر اعني الوجود للظواهر ويمكن الوجود في الوجود في الموجود
 فيه كذلك المكن الاعني منها ان الوجود الاعني وهو الموجود المطلق
 بل يتران يكون الشيء الذي فرض الوجود مع فرضه في الوجود الفصل الاثنا عشر
 ان اربابا لبعض الذين يخلطون كاهو القوم من قائله للمعروض في الوجود
 او بالعرض فلا يتقدم في الوجود المعروض والمرتبة ذلك لو لم يكن الوجود
 في الوجود على الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 كما يجب على وجود الباقي المتجه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ان يكون الوجود ساريا عن اخر الوجود وكونه في الوجود في الوجود في الوجود
 لا يكون قايما بها كالا حيد النوعية بالشيء الخارجاها وان اريد القيام

فلا يكون الزم ايضا لظواهر ان يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 عند محو عليها المواناة لا يكون قايما بها لاننا نقول من راجع الى نفسه جليا لغيره ان
 مطلق الوجود الذي حكموا بكونه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الوجود مع فرضه وجوبا على غيرها باعتبارها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فان الوجود وان كان محو المواناة على الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 افراده كذلك قايما باعتبار كون الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 دعوى الضرورة في قيام الوجود بالموجود ان يتصوره اذ قلت في الوجود في الوجود في الوجود
 قيامه بها في نفس الوجود كيف يكون صرحا بانها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الغير فيه كلام هذا العارض ليس في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 واما ما يلا ان الوجود لو كان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فتدله على ما سبقنا والحق ان حيثما وجد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 تصور ان يقوم احداهما بالآخر في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 حيثما كان كل واحد من القيام والاتحاد واقعا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 احد السبق بالآخر وحده موطاة منطق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 لنفسه فالجواب الفصل انما يتران استحالة ذلك المكن في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 التباير الاعني كاهو القوم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 عرض حري من جهات الشيء ولا يمكن ان هذا الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 عليه القيام في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 من حيث هو واعتباره من حيث هو صرح في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الاعني كاهو القوم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 صرح في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فرض معروض الوجود لظواهر ان يكون لظواهر ان يكون كذلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 عين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 حيز الدليل المذكور وهو ان الوجود ان كان معروضه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 كان عارضا لنفسه بل هو عرض الشيء لنفسه والابن العارض لا يكون عارضا

ان العوض اذا كان جسيما عارضا لنفسه كانا واحدا بالعدد والمعرض في العارض
 لا اذا كانا كثيرا بالعدد بل في المثلثات وهو ان يكونا العارضين معا عارضا وانما اذا
 فرغ من الكلي لغيره اخصر منه اولئك في الكلي لو امكن ان يكون له وجود في نفس
 كانا العوض والعارضين كثيرا في الصور فيكونوا داخلين في العنق المثلث ولا يلزم من
 ذلك في نفس الشيء فلا يرد ذلك في نفس الشيء الا في حكمة هذا الفاعل المبرر
 ان افراد من مجموع الشيء كالسواد جرم من افراده اخصر منه كالحل والامر منه عرض
 الذي لنفسه وكذا المثلث لو كان الفرد ان من فرغ واحدا وعرض في الكلي لو امكن
 ذلك في العارض والمعرض في هذا الصور وكثيرا بالعدد في نفس الفرد لا ينافي ذلك
 ان يكون بهما جسد هي العوض بخلافه اذا كانا بالعدد فيها فان هذا ينافي ان يكون
 بهما جسد في نفس الامر فلا عرض فيهما اذا التفتة لبعضهما بطريقها بحيث
 كانتا كذا ان يكونا لنفسه في نفس الامر والتعارف لا يكون فيها واما عرض في الشيء
 لم يفسر من عرض في الشيء لنفسه كالمبدأ وما يستعمله من عرض في الوجود لنفسه
 لقد عرفت ما فيه فاستوفينا ويكفر في الاخير في ان في نفسه قد يتركب
 الدهن ايضا في جوهر الداء وفيه جرحا اما اولاه ان اراد بالجنس النوع واما
 عليه كالمحيوان والاشنان فانهم في نفس الجنس ليس عن النوع لما كان نحو الجنس
 بالحوال كان عيبه وتخطا معدا لظلال المذكور وهو في الاتحاد والعيبه كالحق
 في موضع وان اراد بها مفهومها في نفس الجنس ليس عن النوع في النوع لكن
 ليس هو ايضا ان النفس المذمومة هو في النوع والكلام في هذا من الجنس ان النفس ليس
 الا ان لا في مفهوم النفس النفس المذمومة في النوع واما انما هذا الامر الظاهر
 في معنى واحد هو في الاتحاد هو المبرر ان القوم جرح والعيبه على وجهها
 وغيره اعني انهم ليسوا بها معنى واحدا معنيان واما التعارض في العيبه
 الطبيعية كقولنا الوجود مهتد وفي التعارض كقولنا الانسان حيوان فراجع
 الى موضوع العيبه كقولنا المثلث الى اصله من المثلثات كما حيد ذلك
 لان المثلث لا يحل في الاتحاد في النوع فان اردنا الوضع مفهومه كما في
 الطبيعة كما حكم بالاتحاد لحوال عدوان اريد في كافي المتعارفة على اهل الشهرة

كان الحكم بخلافه المحل مع الفرد وهذا واعلم ان العلم من العلم ان اراد الوجود للوجود
 كما سرفح اقول لو كان للوجود جسد كان متعول عليه وعلى ما في الوجود واما ما حكم
 ما اراد الوجود المطلق هو المعدوم وهذا جارها واما ما حكمه في كافي لا في نفس
 ذاته ولا معنى بل هو لا في المحض فكيف ينبغي ان يكون خروجه مفهومه محسلا معينا
 يتكبر ما لم يكن هو عليه من الافراد وفيه بحث اذ قد عرفت ان ليس للوجود افرادا
 عارضة لمهايته اصلا اذ هذا ولا خارجا فلا ينبغي ان يتكبرها كذا افرادها هذا
 لا ينبغي فردا وبسواء هذا الامر اما يرد لو اخرجنا العالم المذكور بالوجود
 افرادا عارضة للاحتمال في نفس الامر اما ان قال لا لا عرض للاحتمال في نفس الامر
 اما ان قال لا لا عرض في نفسه ان يكون له افراد بل عرض فيها لغيره اها الجواب
 الذي حسب احتقانه في الحواشي السابقة في معنى واحد جرحه في نفس الوجود
 وينصف اليها ويكثر هذا الاضافة لا يخرج قوله فان الوجود العارض لا يخاف
 غير الوجود العارض في نفس هذا اشراكها في مفهوم الوجود حسب انما في الاضافه
 فان العرض فلا يكون برة ولذا في وجود الانسان في هذا المعنى الواحد صافا
 الاضخان ووجود العرض هو عيبه هذا المعنى ضافا الى العرض فيلزم من جابيه
 جابيه فان كانت قد صرح هذا الفاعل ان الوجود عارض للانسان والعرض
 امران متباينان في نفس الامر فكيف يمكن ان يكون عارضها امرا ولما بالعدد
 قلنا اذا كان عرض العارض لها يجب نفس الامر في ذلك متفق اما اذا كان يجب
 الاعتبار بالدهني فلا يجوز ان يكون هاتين مفهوم واحد كالوجود يكون هذا النوع
 عن كذا احدتها في نفس الامر لا يكون جرحا ويكون كذا احدتها بحيث اذ اعتر
 القبول بانهم في نفسهم غير محذوف في هذا المذهب حاليا عن مفهوم الوجود ويحيد
 ما جده هذا المذهب موجودا والموجود عرسا عاما لا ولا يشك ان العرف في هذا
 الوجه لا ينافي وهذا لما يرضى مع تعدد العرض فالوجود للمثلث اما ان
 ما هيتها في هذا انما جسيم لو كان الوجود المضاف في المثلث في نفس الامر اما اذا
 كان نفسه معتبرا الى الاضافه كما ذهب اليه هذا العالم فلا يكون المطلق
 ناهيا مهية ولا غير ايضا فهو نفس الامر للمثلث الى الاضافه الى معنى عرض

ومن الجائز ان يكون مفهومه والاضافة الى امره باعتبار اضافة الوجود
اعلم واستعد ان في نفسه حال الاضافة الى امر آخر وباعتبار اضافة
اي على ازماده العارضة لما ثبت ان حال الوجود على المعنى لا يتردد في امر ان
اصحها سابق من ان الوجود بهذا المعنى لا عرض له الاضافة في نفس الامر ولا
باعتبار الاضافة بل في نفس الامر فلا يكون له اضافة عارضة لما ثبت قطعا والثاني
الاختلاف للمعنى التكميلي التكميل لا يجري فندركه ان وجود بهذا المعنى ليس
اولي بكونه وجودا من وجود آخر والتميز من ذلك عليه بخلاف وقوعه للوجود
فان لا عرضا لا اضافة لغيره باعتبار الاضافة كما مر اتعا وبخري فيه الاختلاف
للمعنى التكميل بان معنى الموجودات قد يكون اولي بكونه موجودا من معنى
وقد يكون اعلم في الموجودية على معنى معنى ان يراد بالوجود مفهوم الموجود
وكما هو الظاهر في الكتاب وقوله عليه وبرايها لعمري هذا المعنى باعتبار
الماضي اعني الموجودات من حيثها موجودة والموضوعات موجودة
الماضيات فان قلت مفهوم الموجود لا يقع ايضا على الموجود اذ يقع ان يقال
على الماهيات ايضا فاعلم ان المقصود انما هو التكميل على امرتها ولم يقل يقال التكميل
عليها فلا تزل الاضاف للمعنى التكميل تجري فيها حيث الموجودية لا حيث
للموضوعية مثلا فقدم المظهر على الموضوع للوجودية لا للمظهرية والعربية
وسمى جميع ذلك صلة بالمظهر فوجد المظهر ولم يقع انما في جوهره ثم صار
في عرضها فاما بيان على وجود المظهر وجود المعلوم المتقدم والمتأخر
في ذلك ان حصول مطلق الوجود المظهر مقدم على حصول المظهر والاعتكاف
ان حصول المعلوم والاعتكاف ان حصول الكل من انما هو حصول المظهر بالاعتكاف
له فلا ان حصول المطلق الوجود لا حصول المظهر في مقدم على حصوله للافتقار
على ان يكون كون وقوعه على وجود المظهر اولي من وقوعه على وجود الموضوع
وقوعه على وجود المتأخر من وقوعه على وجود غير المتأخر ومنه يخالف
قد مر من ان تجري الوجود لا مظهر في اصلا وعلى تقدير عدمه لا يكون الوجود
المطلق حاصل لذلك تجري به هو هناك فصوله لا تجري ولا يثبت ان في نفسه

امرين احدهما ان لا يكون الشيء مقولا في الوجودية الاولى وهو المولد بالذات
 والثاني ان لا يكون في الخارج ما يطابقه ولا يحيط في تعريفها اعتبار هذين
 الامرين فاشارة الى الاول بنوع ما يعرفه المصنف في الاصل في الذهب
 والى الثاني بنوع ما يعرفه في الخارج امر يطابقه اما لا انشاء فظاهر واما
 دلالة الاول فبأنه على ان العوارض الذهبية تحتاج في الفعل لا في الوجود
 الذهبية كما يحتاج العوارض الخارجية للوجود في الخارج في وجودها للكل
 في وجودها مع وضاعتها الخارجية وفيه نظر لان ان العوارض الذهبية
 العينية تتوفر في الفعل مع وضاعتها ووجودها في الذهب وفي غير
 ان لا يكون وجودها مع وضاعتها الذهبية عاين ان تتوفر مع وضاعتها واما
 بلزم ذلك ان تتوفر في فعل العوارض مع وضاعتها ووجودها في الخارج فان
 للعلوم لها العلم في العوارض الذهبية اذا تحققت في بعض لها العوارض
 واما ان العوارض اذا تحققت في الذهب في غير العوارض فيكون ذلك
 فان قلت العوارض الخارجية تحتاج في وجودها الخارج الى موضوع كما هو
 فكذلك العوارض الذهبية تحتاج في وجودها الى موضوع معوضه ذلك
 فلا فرق بينهما بل يستدعي خصوص احد الوجودين لا يمكن في الاحتياج اليه
 فقلت القديس فيما ان موضوع التعريف الخارجي على العرف وذلك حكم اذا العرف
 في وجوده يحتاج الى موضوعها الذي هو موضوعه وتختلف في العوارض و
 الذهبية اذا حصلت في العقل ان طلبها باعتبار هذا الموضوع هو العقل دون
 موضوعها في غير الاحتياج في وجودها العقل لا طلبها الذي هو العقل
 دون موضوعها وفيه نظر ان هذا التعريف في العقل هو ما يشبه الخارج
 ويريد عليه مفهوم او ذهنا هاتك ولا يصدق على كماله الفاعل
 المقولات الثانية فلا تسمى طلقا في الوجود المعنوي لانه لا يحتاج
 في قوله بلست الشدة في الوجود بل هي عارضة للوجود الماص في
 العقل لا على وجوده بل في الوجود لظهور ان عدم الشيء لا يشترط
 عدم مفهوم الشيء للطلق الا على تقدير ان يكون الشيء من مفهوم الشيء واما

اذا كان

اذا كان التعريف على مجموع ذلك القول يكون اصل المعنى ان الشدة اذا كانت في
 وكان معنى العوارض الذهبية للوجود يكون مفهوم الشيء للطلق مع وجوده ولا
 في صحة ظهوره ان الشيء اذا كان مفهوما مع كونها من عوارض الذهبية
 يكون مفهوما في جميع اجزائها فيكون مفهوم الشيء الذي هو مفهوم مفهوم
 الشدة مفهوما وهذا التعريف ليس جديدا عن عبارة الشدة في الخارج
 وكذا من عبارة المترجم في حيث لبيد فيها هذا التعريف لظاهر معنى ما قد
 انما هو باسرها في الكتاب واما معنى الوجود منها ان مفهوم الشيء للطلق
 ان يكون باسرها في الخارجية بالمعاني لاجلها كما يشترط في
 الخارج وحمل ذلك في رتبة في اتخاذ الموضوع في الحول للخارج وما ينبغي يكون
 مفهوم الشيء في الخارجية بالخارج كمنه في كون موجودا في الخارج والاصل ان
 الموضوع موجود في الخارج فلهذا لم يكن الشيء للطلق موجودا في العقل
 بدو العالم هذه الحجة في ان المطلوب وجوده في الخارج انما الكلام في ان اضافته
 بالعدم والاطلاق على وجوده في الخارج في الخارج ومنها ان لا يلزم من اعتبار
 الشدة في الخارج على تقدير ان يكون موضوع مفهوم الشيء ان الوجود في
 مفهوم الوجود اعتبار مفهوم الشيء في وجوده ان يكون جبرا على ان كان
 الوجود وجودا من مفهوم الوجود باعتبار ان معنى الشدة امر على ما بينه ذلك
 كما عرفت ولا يلزم من اعتبار هذا المصطلح الشدة الشيء الا يرى ان المعنى مفهوما في
 والاشي وجوده فيها ومنها ان غاية ما يلزم من كون الشدة عارضة في العقل
 جميع اجزائه ان يكون كل جزء منها يكون موجودا في الذهب ولا ينافي ذلك ان
 يكون بعض اجزائها موجودا في الخارج ايضا على ما يجوز ان يكون الشيء موجودا
 في الخارج ولم يكن هناك خبر لا شدة فالقول ان يقال القول المصطلح في المعاني
 يدل على قوله فالشدة من المقولات الذاتية ويستلزم في الوجود فاما القول
 الشدة على الشيء التاسع المهور عند ذلك اشار التعريف المذكور الى ان
 ما حده الشيء من افراده كما فصلناه ان الشدة لا يكون ان يكون كذلك وهو
 ما ذكره فيها في اصلها عند من قوله بلست في الوجود هو شيء كاني

تحليل

منه بالقبول بل هو من خصوصيات الماهية غاية الملائمة كما لا يخفى
 سواء كانت متعقبة او قبل اذ اقبل موجود الماهية من حيث هي في الخارج
 كما هو ذهب القدماء وبذلك حاشا ما لا فلا لا يتعارض ايضا مع ما في الذكي
 كالصحة ان الماهية من حيث هي موجودة في الخارج كما في الصحة شرع ان
 الوجود في التصور بقوله الماهية من حيث هي في الخارج كما في الصحة شرع ان
 بقاء الوجود في التصور بقوله الماهية من حيث هي موجودة في الخارج ولا يخفى
 في ذلك كون هذه الحقيقة انيسة العقل برهنا بقوله هبنا ان الطابع
 سلطانا ليس بوجوده في الخارج ان الماهية من حيث هي ليست موجودة فيه
 لتوحيده عليه الحكم لا مع المتعقبات الاولى بل اراد ان الطابع الكلي حال
 الكلي لشيء موجود في الخارج كما في المبادى ووجوبه في الخارج
 والثانية جميعا واما ما لا فلا ان كماله من المتعقبات الثانية موجودة في الخارج
 تتحد مع الجوهر الموجود فيه كاشي والخبري والذاتي والمعلوم في الخارج
 فاما انما ليس بوجوده في الخارج ولا يبرهن من كونها موجودة في الخارج ان يكون
 عارضا فيه لانها هاتان تتحد مع الموضع فلا ذلك لا يكون عارضا فيه ولا
 ان يكون عدم عروضا في الخارج بواسطة انعدامها فيه كما في بعض اجزاء النفس
 الثانية اشارة الى وجوده في الخارج كقولهم بعضهم وذل في بعض الاجزاء
 المطلق ليس طاس ومع ذلك ليس وكذا سائر الاعضاء فكيف يبرهن وجوده في
 الشيء وكل ما هو متعقبة من خصوصيات بعض الاعضاء لو توهم ان المتعقبات
 على وجود المتعقبات في الخارج يبرهن ان لا يكون النفس العديدة الثانية لا يتوحد في
 كاشي وغيره من خصوصياتها في الخارج فحينئذ ان يقع الانصاف بها في الخارج يبرهن
 ان لا يكون النفس العديدة الثانية لا يتوحد في الخارج ببيان ان يقع الانصاف
 بها في الخارج لا انصافا في الخارج بل في قدر الصفة عن الموصوف في الخارج فبر
 سموه في حقه لان ان اراد سموه الصفة العديدة للموصوف في الخارج عن
 فهو في حقه كقول الصفة لها فيه حتى يكون متوحد في نفس الاعضاء من غير
 ان يبرهن ان لا يتوحد في الصفة عن الموصوف في الخارج بل لا يتوحد وجودها

ايضا فان التسع عدم المتعقبات في الخارج وان اراد بقاء الصفة العديدة في الخارج
 فيكون تمام والمنتهى ان يمتنع التوحد بل في غير المتعقبات في الصفة كقولهم في الخارج
 من غير وجوده مرد وبارا لا امر العكس لما يرد لو اراد صاحب الجواب ان ذلك
 فرع على لاف الوجود الذهني طلقا اما ان اراد به ان يفرع على الوجود الذهني
 للمعقبات فيكون ان يفرعها في حصولها في النفس في الوجود فيجب ان يبرهن ان
 لا انصافا في الخارج وان كانا في الخارج بالوجود الذهني فيهم فيقولون ان كل ما يحصل في الذهن
 في شيء في الوجود الذهني عين ذلك الشيء في الوجود بل ان يحصل من المتعقبات في ذلك
 شيء يحصل من المعدوم بواسطة كونها موجودة في معلومية الشيء لا يبرهن ان يكون
 في الذهن منه ذلك الشيء في الوجود الذهني في ذلك نفس المعدوم كونه في الوجود
 الذهني لا انعدام ذلك كونه متعقبة في بعضه ذلك ان يكون للمعدوم وجود في ذلك
 بانفسها فيكون ان حصل الوجود الذهني في صفة صاحب الجواب في وجود المعدوم
 بانفسها ليس في كلامه ولو توجب عليه ما اراده الخارج لا يكون احرازه في الخارج
 الاصل في هذا القول ان يبرهن على ان لا يبرهن على ذلك بل في الخارج في
 ما يبرهن في وجوده في ذلك ان هذا القائل ان كان مقتضاها ان يفرع على ذلك في الخارج
 على ذلك ليس مقتضى حرايا الدليل المذكور في ما يبرهن الاصل في قوله ان
 تلك الاعضاء مع ما يشتهر بكونها في حقايق كونها معدوم في بعض اجزاء فان كونها
 معدوم لا يبرهن كونها معدوم وما ذكره الخارج في بعض الاعضاء لا يبرهن في ما يبرهن
 الاصل ان لا يكون ان يقال ان كان ذلك القائل بكونها موجودة في الذهن بل
 كبر الاصل في ما يبرهن ان الاصل بكونها موجودة في الذهن لا يبرهن من كونها معدوم
 بل ما يبرهن عن كونها معدوم في الوجود لا ان يقول ان ذلك عاقل في الاصل في الخارج في
 الامور من حيث انعدام مطلق بل من المعدوم في المظهر فيها وانما ان يبرهن
 المطلق الذي هو موصوف من حيث انعدام مطلق الوجود في الخارج او الذي
 فلا يكون معدوم ومطلقا ان شئت الصفة سواء كان ذهنا او خارجا فيكون
 شئت في صفتها وما يبرهن في الخارج في الوجود والوجود الذهني في الصفة
 المطلق بغيره من الاصل في الوجود الذهني عن كونها اعداما

وقد بحث اذ لا بد ان العلم للخلق في معرفة نفسه فلهذا لا بد ان يفهم العلم
 للخلق الذي هو موضوعه بالوجود فلما لم يكن العلم في المطلق موضوعا في شيء
 هذا على ما اشتهر في الفقه من ان معنى الشيء ما يحل به مبدأ الاشياء وقد عرفت انه
 ليس كذلك بل معناه هو ان يكون العلم بالوجود ليس موضوعا للوجود بل موضوعا
 اشياء عروس الوجود له في نفس الامر ذلك فيكون ان لا يكون المعدوم موضوعا
 لعدم الوجود لا يستلزم بل لا ينعين من هذا ويعمل في الاصل في الكثرة فتقول له
 لا يجليح في هذه ان الاعمال اذا كانت متباينة ان كانت بعضها علة وبعضها
 معلول مثلا كانت النفس بالسويته في نفس الامر فتوقفت في الشيء في وجود
 للشيء فيكون موجودا مع انها قد تكون في الشيء في النهاية لا معنى ايضا انها الصفات
 ان عدم العلم مثلا حيث يكون عدم العلم في الشيء الذي هو عدم العلم للمعلوم
 وكما هو عليه حال المعلوم في الشيء الموضوع في الشيء في سائر الصفات في الشيء
 فان كان الموضوع من حيث هو موضوع في الشيء الذي هو موضوعها في
 نفس الامر كما في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في
 فانه ما كان الانسان في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في
 الكتابة فيها فان لم يكن الموضوع في الشيء الذي هو موضوعها في الشيء في
 الخواص في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في
 الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في
 والحق ان العلم بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 الاستشابة في الشيء في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 الكان ان المثلث اذا كان موجودا كان واما مساوي العلمين وجعل في
 العلم اولى من وجود محال في انها مساوية لثابتين في الواقع واذا كان كذلك
 لا يلزم من عليه عدم العلم للمعلوم يكون لها مقتضى في نفس الامر اذا كانا في
 نفس الامر متجهين فيهما وجهها انها ليست في العلم في العلم في العلم في
 في نفس الامر لان ان يكون الموضوع في الشيء في الشيء في الشيء في
 فانهم لو كانا العلم في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في

من ان المعارض العلم للمعلوم ليس هو نفس العلم بل هو شيء من جنس العلم في العلم
 عروس العلم الى علمه وجود العروس ولا يخفى ان العلم العروس ليس موضوعا
 من العلم كيف ولو كان كذلك لو كان في شيء مع موضوعا لغيره في العلم من اعلم
 ما لا يكون عارضا من الامر العلم بالاشياء في العلم في العلم في العلم في
 ولا شك ان انصاف من يجهل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 قد صرح الشيخ في المثلث في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 كلامه في المثلث في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 جود العروس في الموضوع بعينه قال ان كان الجول في العلم في العلم في العلم في
 وان كان عروسا فلا فائدة اما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 فان الشيء اذا كان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 بها اللون وصما عا واما ان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 لونها في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 التي يوصف بها ذلك العروس متساويا ثم ان هذا العلم المتساوي في العلم
 لوصف في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 وقد عرفت اما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 ما يستلزم الوجود فلما لم يكن العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 مرجع عروس العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 في قوله ان مساوية العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 ونوع منه كغيره ما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 السابق في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 لعدم ان يكون العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 نوع منه فكيف يدعى الاشكال في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 على عروسه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 بالعدم متفرع على عروسه له واما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في
 على عروس العلم له واما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في

ان يقال ان العلة في الذهب على ما هي عليه في الشيء في الذهب وفيه وجود الذهب
 وطول الوجود الذهني ليس في الشيء الا اعتبارا ان يكون الصفة موجودة في الذهب والعلة
 الاولى ليست علة للعلم وان كانت شرطيا للعلم المتعلق بالعلم والمادة المتصلة بالعلم
 والوجود الذهني عبارة عن العلم والمادة المتصلة بالعلم ليس الشيء انما هو هذا
 فتقول على وجهي العلة لعدم المتعلق بوقوع الاول للمرا وتقول ان عدم العلة
 علة لعدم المتعلق بوقوع الامر ان يمتنع عن العلة في نفس الامر وليس عن المتعلق
 لعدم العلة على علم بوجوده الذهني على وجهه لفساد ولا علة لعدم نفس ذلك
 لعدم وجوده بوقوع ان عدم المتعلق وعدم العلة في الذهب في الذهب ان وجوده في
 العلم في الذهب على وجوده في العلة في الذهب لان نفس ذلك العلم على نفس
 هذا العلم بشرط الوجود الذهني كما هو المراد بالاول وفيه بحث من وجوده بها
 ان المتعلق بالعلم لا يمتنع ان يكون متعلقا على عدم المتعلق لعدم العلة مستوية
 الوجود بالشيء في نفس عدم المتعلق لوجوده في الوجود الذهني لا يكون علة لعدم العلة
 فلا يكون هذه العلة نفس عدم المتعلق في نفس العلة في نفس ذلك متعلق وجوده واستلزامه
 عدمه للعلم على التصدير المذكور لان متعلقا على عدم المتعلق لعدم العلة لا يكون
 الوجود الذهني فاذا وجد على المتعلق لغيره على عدم العلة في الذهب
 حصل كخاتمة عدم العلة فيه وحصول كل شيء في الذهب على منها الاعداد في العلة
 كالحق والفساد والتأخر ارجح عليه امره علة ليست شرطية لوجودها في نفس
 لا تخادها معها فيها المتأخر لغيره وضاعتها سواها على انها هي عارضة لها في الاعتبار
 الذهني المتأخر في نفس الامر اجتماعا فلا في نفس الامر في نفس وعرفه في نفس
 تقدير ان يكون عارضة لغيره وضاعتها في نفس الامر كذا وكذا وللعلم ان يقول اذا
 استدفع نفس المتعلق بالعلم كذا في نفس عدم المتعلق عدم العلة كذا في العلة
 عدمه عن ذلك فثبت الوجود كذا في خصوصية الوجود فلم يكن نفس العلة على
 المتعلق المتأخر سببا لعدم علة ولا يرد النقض عنها وانما ان كان نفس شيء على
 نفس شيء آخر في الذهب كان حصوله في الذهب وهو العلم بوقوعه حصول
 الشيء وهو العلم بان العلم عبارة عن المتعلق في الذهب فلا يمتنع ان يكون

الاولى ليست علة للعلم على ما هي عليه في الشيء في الذهب وفيه وجود الذهب
 العلم حاصل في نفس حيزه الخاص في الفهم وليست شرطية للعلم مستوية
 هناك ومنها انه ذكر ان العلة الاولى ليست علة للعلم نعم ذكر ان العلة لعدم
 العلة لعدم المتعلق في نفس الامر لا يكون علة لعدم العلم نعم ان الاستدلال بها
 برهان على ان نفس شيء وبالمسكن يكون لعل على العلم ومنها ان هذا العلم
 لا يمتنع حصوله في نفس شيء حيث اعتبر فيه ان عليه كذا العديد في الذهب لا يمتنع قوله
 وليس عليه عدم المتعلق لعدم العلة في الخارج وان كان في الذهب فلا يمتنع ان عليه
 عدم العلة لعدم المتعلق في الخارج عليه عدم المتعلق لعدم العلة في الذهب في الخارج
 فيه ايضا كذلك ولعل هذا المتعلق لا يحسن ان عليه عدم العلم في الخارج متنا
 صحو المتعلق كذا عن ظاهره وعلو في ابتداء العلة بالوجود المذكور والظاهر ان ذلك
 يقال في جميع عدم العلة لعدم المتعلق في الخارج وعدم المتعلق لعدم العلة في الذهب
 لا يمتنع وتبين ذلك كما استدل به في نفس عدم المتعلق لعدم العلة في الذهب
 في نفس الامر وهو علة في الذهب في نفسه في ذاته ان عدم المتعلق لعدم العلة
 في نفس الامر وهو علة لعدم العلة في نفس الامر لا يمتنع انما نشوءه في الحكم في
 الخارج هذا الترتيب بظاهره في نفس الاحتجاج بالبيان الذي اعتمدنا في الخارج في نفس
 ولعل في ذلك من كلام الشيخ في الحكم العلة في العلم بان العلم في العلم في العلم
 ذلك الاكثر الاضطر لا يمتنع ان يكون على الاكثر احسب او ساطع في نفس ان يكون
 معلوم كقول الانسان حيوانا وكل حيوان اسم في الحيوان وان كان على العلم في العلم
 له كذا على علم في العلم في الانسان انما في نفسه يحصل ولا يمتنع ان لا يمتنع انما في العلم
 فمن الحيوان لا يحسن ان الانسان ايضا كذلك وقال في التسمية اذ كان في العلم لا وسبب
 على وجود الاكثر الاضطر فهذا هو العلم في العلم في العلم ان يكون الاوسط على العلم
 ليس كافيا الى ان يعلم وصحة او ساطع في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في هذا الكلام وحج ان يكون العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الاضطر في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 نشوءه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

كثير منها ما هو من جنس رابط ولا يصح قياس هذا على ذلك وكذا اعتبار الباطن
 متعلقا بالامر والامر لا يتصوره ولا يتصوره الا في وجوده الذي هو الباطن من الرباط
 ملا حظا على حد الاستقلال وهو متصور مركب على الرباط ويتصور ان يكون في
 رابط كما ان متصور ما لا يتصور في غير رابط على الخلف وليس ان يكون هذا حقا بل
 يتصور ان يكون كذا لا يتصور ذلك لان يكون متصورا بالذات فالعنى بالمتحد والملاصق
 يكون هناك معنى واحد للوجود يصدق عليه ثمة امر اخر اذ احدى انه رابط
 وليس متصور وجوده الذي لا يصدق عليه ثمة هذا القبول اما متصوره فلا
 عليه الامر ولا الرابط اما ما صدق هو عليه ثمة يصدق عليه الرابط فلا يصح
 عليه الامر فقلت الرابط اما الوجود اما ان اراد الرابط النسبة
 متصوره بين الموضوع والحل في جميع المتصا بالادعاء او ان كانت بها
 الغلبة لكثرة المتصورات بين تلك المتصا بالوجود وهو المتحد للملاصق بين
 الطرفين رابطا بالادعاء والنتيجة انما كانت في هذا ان هذا هو
 المتحد وهو ليس هذا ان وهو رابطا بها وكذا ان هذا هو المتحد
 وهو الذي في المتحد وان اراد بها ما من رابط في الموضوع سوى النسبة و
 المتصا بين فبقا انما الوجود او العدم لكن لا يصح تصور الباطن كونه دون السبط
 اذ لا يتصور بعد تصور الموضوع والحل في الطرفين بالمتحد وهو النسبة لكثرة
 اعتبار الوجود او العدم فهما يتصوران في الادعاء بها والنسبة فيها تحل الباطنة
 اذ كثر في الادعاء بها والنسبة في تصور الطرفين ما يربط بالمتحد بالوجود المذكور
 ولا يصح في السبط اعتبار الوجود او العدم فهما يتصوران في الادعاء بها والنسبة فيها تحل الباطنة
 في الباطنة الباطنة يذهب ريبك وفي ذلك ريبك ريبك است ريبك
 ليست فاعتبر الباطنة الباطنة سوى الطرفين للوجود بل رابط في الموضوع
 في الادعاء واعتبر في ذلك كونه ما ذكر الوجود العدم والذات في الادعاء
 سبطه الثانية مركبة وان كان ذلك محصيا بالكمية فلام انما هو الذي هو
 الوجود اذ احسن في الموضوع لا بد من رابط في الوجود بل رابط في الموضوع
 وهو المتحد ولا يحتاج الى صفة هناك ولزمه لفهم الباطن ان يكون الوجود

ولا بد ان اصل الوجود رابط يخرج الباطنة الباطنة الباطنة فلا بد ان يكون
 على التقديرين او ان يكون كونه من جنس الباطن انما هو امر باسما لا يمكن اعتبار
 هذا القضية موضوعا ولا بد من اعتبارها باسما لا اعتبارها بالذات لان اعتبار
 المتحد يصح في موضوع الموضوع وصدق عليه بانما هو متصور في غير رابط
 اعتبار المتحد في هذه القضية اجتماع الساقين في موضوع لا يتصور اول
 ثمة الباطن انما اذا اعتبر الباطن كونه رابط هو العدم اذ ليس من صفات الباطن على ان
 لزوم اجتماع الساقين العدم رابطا في ذلك العدم الذي هو رابط للمطلق
 ايضا وفي بحث ما اذا كان قوله اذا اعتبر ساقين كونه رابط هو العدم
 وقوله اذ ليس من صفات الباطن كونه رابطا فانما هو متصور في غير رابط
 للمركبة الباطنة لا الباطنة الباطنة الباطنة فانما هو متصور في غير رابط
 واما ساق فلان في ساق ساقه ما ساق في كونه واما انما فلان المتحد في
 فلو كان كونه رابطا في موضوع غير ثمة ان معنى ريبك ومنه ساق ساق
 نفسه حتى يكون في قوله ريبك ريبك ريبك ريبك ريبك ريبك ريبك ريبك
 كالا يصدق بل اراد ان معنى ساق في موضوع في ثمة لا ساق ساق كونه ريبك
 جيل وساق في ثمة است لا انما ساق ريبك واما ريبك فلان ان اراد قوله
 آخر للمفصل ان يكون ساقا ساقا او كونه ان لم يكن ساقا ساقا كونه الوجود او كونه
 رابطا بين طرفين في كل الكلا في ان يكون العدم في كونه الوجود ولا العدم
 رابطا بين طرفين حتى يكون الباطنة سبطا والباطن ساقا كونه سوى النسبة لكثرة
 هي المتحد للملاصق بين الطرفين وان اراد به ان يكون بباطنة كونه كونه
 اوله رابطا بين الطرفين فيخرج ملاحظ الطرفين والنسبة لكثرة كونه ان
 هذا هو تصور الوجود والعدم وحل ما ساق ساقا لا بد من ساق الوجود او العدم
 وحل ما ساق ساقا ذهب اليه القوم وذهب اليه المقام الباطنة ايضا
 فلا بد ان رابط من الباطن كونه للملاصق كونه وفيما هو متصور ان المعاني للملاصق
 آه وفيه حقا وليس لهذا التوهم وحل ما ساق ريبك ريبك ريبك ريبك ريبك ريبك ريبك ريبك
 الوجود كونه لا كونه في ريبك وطرح الملاصق في الوجود والعدم من الباطن

ان يكون الباطنة ساقا
 قيل في ان الملاصق اما
 على التوهم كونه ساقا
 على التقديرين

وقال الشيخ في التعليق ما هي الحقيقة الاولى الواحدة وقال بعض المحققين في شرحه الاول
 ووجدت في بعض النسخ ما هو اصلها واما ما نقلنا من هذا الكلام في الشيخ وفصل الترتيب ما
 قبله في بعض النسخ وقال في الشرح ان ما هو الحقيقة الاولى الواحدة هو معلوم سائر الاسرار
 غير ان ما هي الحقيقة الاولى التي انتمى اليها كنه الوجود واما بعض النسخ انما هو
 من الخارج فالاولى ما هي الحقيقة الاولى التي انتمى اليها كنه الوجود هو
 جرح الوجود في سبب العلم وسائر الاوصاف عند سائر الاشياء التي انتمى اليها
 فاما كنه الوجود ليس هو في الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود انما هو
 المطلق للشيء فيه ان كان موجودا اذ هو حقيقة فان ذلك هو الوجود في سبب
 السبب للوجود لا في سبب الوجود اعني الاول فالاول هو الوجود في سبب الوجود كنه
 وهذا الاصل هو الوجود لا في سبب الوجود وهذا ما كان في كل شيء وكل شيء وهذا الاصل
 على ما هي الحقيقة الاولى وكل شيء غير موجود في ذاته وقال الحق في شرح الاشياء ان كل الاصل
 الوجود في سبب الوجود انما هو كنه الوجود ما هي الحقيقة الاولى فالوجود في سبب الوجود
 في ما هي الحقيقة الاولى في سبب الوجود ان يكون معلوما على ما في غيره في الوجود ولا يكون
 لشيء ما هي الحقيقة الاولى في وجوده من غير ان يكون في الوجود واما في سبب الوجود
 الواجب لا الوجود للشيء الذي لا يوجد الا في العقل بل الوجود في العقل هو كنه الوجود
 الاول والوجود في العقل والوجود في سبب الوجود انما هو الوجود في سبب الوجود في
 اسد ان في سبب الوجود ما هو كنه الوجود في سبب الوجود انما هو الوجود في سبب الوجود
 هو الوجود في سبب الوجود بل ما هو كنه الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 موجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 الاستحسان في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 ومعنى كون غير موجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 انما هو كنه الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 لا في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 حقيقة الواجب في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 لا في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود

الشيخ الاول ما هي الحقيقة الاولى التي انتمى اليها كنه الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 فاما كنه الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 الترتيب في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 آخرين هم ما هو معلوم في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 عند سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 حيث سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 نفس في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 اسد ان ما هي الحقيقة الاولى في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 ما هي الحقيقة الاولى في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 لا ما هي الحقيقة الاولى في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 يكون معنى الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 لا ما هي الحقيقة الاولى في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 اصيل على ما هي الحقيقة الاولى في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 على وجه ظاهر العبارات في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 حيث صرح في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 ولا في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 من ان الاول هو الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 عند سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 بالمعنى للصدر في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 الواجب هو الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 العربية في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 على ان في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 فاما سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 في انما معنى في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود
 لا يوجد في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود في سبب الوجود

في اول الامر وان لم يثبت في جميع الفرق بذلك وانما لم يكن الوجود حاصل في الموجودات
 وكان من شرط صدق الموجود ان لا يتخرج العقل الوجود عنها والعقل بين الراجح في
 الاول النفس ذاته وفي الثاني حقيقة مكتسبة من الفاعل كاحدية هذا العالم لكل
 ما يكون لنفسه في انتميشا للانعاج المذكور حتى ان يكون واحدا سواء كان وجوده
 او غير فادى لم يجوز ان يكون حقيقة الوجود باعتبار الوجود يكون ذلك الامر
 في ذاته بحيث اذا انحط العقل استخرج عنه الوجود ومن ان يدعي ان حقيقة
 هو الوجود دون امر آخر في قبلة يكون ان يجاب ايضا بان المراد من حقيقة ذاته
 الوجود كونه موجودا لا حقيقة العقل على ما قاله فيجوز ان يكون له امر ارادوا
 به في مقام بالغير اذ انهم يقولون ان حقيقة العقل على ما صدق في بارى ان الوجود
 اما ان ينسحب ان الوجود كاحدية في ذاته لا هية اذ لا فان ذلك لا ينسحب في النفس
 الا فيكون في ذاته استغناء عن الشخص المانع بغير العلم ان حقيقة النفس ان الوجود
 اما على الوجود الاول ان ليس على الوجود لا يكون حقيقة اياه فكان في ذاته
 في اول الامر لا ان بين حقيقة الحال واما في الحقيقة على كل ما كان منها انهم عرفوا
 لهم ما قبل الابد والتشبه لانه ساهل على ان يرى ان ظهور الصورة ثم عند قاته
 الزمان على ان يكون من البسيط صورته لغير ان الوجود المذكور وجوده وبنهاية امر
 هو ان الوجود وجود الزمان في الخارج وهو ما اقتضى الى السبق والتشويه في الابد
 والسبق وعلوه من شام الكون عند تحقق الحال وهو ان الزمان المتدبر في وجود
 في الخارج في شمع الوجود وفيه الوجود ومنه هو ان السبق الذي يسمي في الحال
 وكذا في الحقيقة او على الاول الامر في وجودها ويقتضي حال الزمان وانما انما على المسام
 وكيفية فيها بالعرض ثم انما الحقيقة ان الوجود هو الوسط الذي يسمي في
 الحياتي او في المسام المتدبر وهو في الحقيقة في المسام الطارئة هو في ذلك
 على نفس من الشئ قد كان ما هو ما جئت في الحقيقة على ما انما في الوجود
 فانه اذا اعتبر بلانته من غير اعتبار في انما ان لا يكون موجودا او يكون والحال
 واجبا للوجود على القسم الثاني وتكون الوجود على القسم الاول حقيقة القسم الثاني
 يكون ما هو في القسم الثاني من الوجود او ليس له في الحقيقة في الخارج

عن القسم ونظيره ذلك لك والوجود لذاته ذات لا يكون في مفهوم الوجود
 هذه عبارات ولقد معنا في الوجود حتى كان اعتبارا الى انما كان في اليد للحال في
 الإطلاق اذ لا العناق الوجود من انما كان في اليد في كنهها ما انما كان في
 على العبارة على معناها الحقيقي في انما كان في اليد في كنهها ما انما كان في
 حلاله فالظاهر ان ارادوا بهذه العبارة معناه لطيفي حلاله ما كان عليه فانما كان
 التي عبده في روي الاستحالة في العلم ان ليس المراد في هذا المعنى السبق في ذلك
 فذلك على معنى آخر واما بان ذلك معارف هذا العالم في اذ انما كان في الحقيقة
 من ان لا يفي على الحس ان المقصود من هذا القسم يحصل من الوجود في انما كان
 من ان لا يكون في هذا القسم في الحقيقة في الوجود واجبا واما انما كان في انما كان
 الابداء الثلاثة لانه هو الصورة وحده وانما كان في الحقيقة في الوجود في حقيقة
 للوجود في البسيط اذ في تصويره ان يكون الابداء في الخارج لا يضافها لغيرها في الحقيقة
 للحقيقة لكن وجودها في الحقيقة في البسيط في كنهها في الابداء المذكورة على
 قد برح على انما كان في الحقيقة في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 القسم اذ هو وجود الزمان وجود الحقيقة في المسام في الخارج اذ انما كان في
 عند آخر غير انما كان في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 في الحال في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 الابداء في الحقيقة في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 في حقيقة في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 فكان ما فيه عليه بهد من انما كان في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 لذاته ذات لا يكون ان تصور الوجود في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 الشئ على انما كان في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 انما كان في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 والحقيقة في الحقيقة في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 انما كان في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على
 لا يكون في الحقيقة في الابداء في كنهها في الابداء المذكورة على

والاشياء التي تحتلها في هذا الفن معناه هي جهة المقادير لكن في قضايا مخصوصة
 محمولة لا وجود التي لا تحتلها في هذا الفن معناه هي جهة المقادير لكن في قضايا مخصوصة
 في نفسه لا يكون ان يكون مفهوم للوجود والوجود معناه هو لا غير كغيره
 النفس في قضية يكون محمولها الآخر ليس كما اعتبر هذا المائل يمكن هذا الوجه
 هو الوجه للوجود عند في هذا العلم ولم يرد ان الوجه لا يجوز ان يجعل كغيره
 النفس في القضية المرد والمحل ولا انه اذا جعل للمفرد منه ان يكون الوجه
 وانما كغيره في مفهوم للرد فانه هذا وذات الفعل في قوله
 الى غير ذلك من افتقاره في الافتقار اليه وفيه يحشوا لان ان وجود الممكن
 متعقبة انه لا يكون له وجود بل الممكن يحتاج الى العيولنا انه في ذاته متعقبة
 اليه لكن لا يلزم من ذلك ان يكون ذاتا بل لا يعمل بغيره الا في ان السواء
 يحتاج الى العلم ولا يلزم منه ان يكون كونه سوادا لمعلنا بالوجود في انه يتبعي ان
 يكون سودا وكذا للوجود الخاص كغيره انه يتبعي ان يكون وجودا وان
 كان جسيما الى علمه لان ان لم يكن على ما هو المشايخ كان بيان افتقار وجود
 الملائق لعلته فيقول ان في مبدء الحجة انه الى علمه في عين الوجود المطلق
 الماصلي بغير الوجود الخاص فيحتاج الى العلم للملائق ان يعود يلزم على التمام في
 المذكور وهذا الوجود المطلق واجبا لذاته واما صاحبه الى العلم به راغوبة
 القائل يلزم ان يكون ذاتا لباري في وجود الوجود في غير
 لا يجوز لا يلقى عليه هذا سبوتا ذاتا لواجب ثم موجود بل لا يتبعي ان
 الشخص بقاءها التي لا يثبت من وجودها ان معنى كلام الشيخ هناك في قوله
 الباري ثم لو كان وجودا لخاصة بغير كونه موجودا بالوجود المطلق كما تقدم
 الملائق ان كان موجودا لباري ايضا كما يكون موجودا بالوجود المطلق لزم ان يكون
 موجودا بالوجود في وان لم يكن بانه كان ذاتا هية وجوده ووجه هوية الملائق
 لهم فربما كانت كونه ذاتا على الوجود ولا ينفك ذلك كما ذكره هذا المائل من انه
 موجود بل لا يتبعي ان حقيقة الشخص بقاءها لا يكون العقل بمجمله الا في وجود
 كما لا يتبعي وبنها ان لو كان معنى الوجود بقاء ما ذكره كان اكثر الاشياء موجودا

قوله

ببائنا اذ هي بحيث لا يكون العقل بمجمله بقاءها التي لا يتبعي وجودها على ان الوجود
 عند بقاءها في كونه غير العقل بمجمله بقاءها التي لا يتبعي وجودها على ان الوجود
 حقيقة انه في حقيقة التي لا يتبعي وجودها على ان الوجود عند بقاءها في كونه
 غير حقيقة في انها لا ذهب اليه جمع من المتصور ان يتصور ان سمي نازا الفاعل
 محملا وانه صانعها اذا كان حقيقة امر معناه شخصه انما يتبعي ان يكون في
 جميع احواله وباعتبار انه في الامور متبع ان يكون امر التوفيق ان يكون
 امر شخصها وبها انه ان اراد ان يكون هو متعقبا لباري وجوده فانه
 في بقاءه لا يتبعي بغيره فان لم يكن وجوده فاعلم وان اراد ان يكون هو متعقبا لباري
 الوجود وجوده فبغيره ان لم يكن الوجود ان يكون ذاتا لباري وجوده او كماله
 في العلم والقدرة والارادة ونظيرها لو كان هذا الذي علمه سطر من الحجة
 الدعوى بالمطالب للكونه هناك وبها بعد المتعقبات كما لا يتبعي العلم بالملائق
 وليس معنى كلامه على التبعي ما قد مر به من معناه ما استدل به بل لا يمكن
 ونصوره كما هو في القول لا يلزم من كونه الذي موجود الوجود هو عين ذاته ان
 يكون في تصور انعكاس الوجود عند علمه لا يلزم من ذلك استحالة انعكاس
 الوجود عند ايضا وذلك لان ذاته وليكن لها ما يكون وجوده في عينه
 فرد ذلك المفهوم الواحد لكس المعنى الوجود اذا لو كان ذلك كما كان في
 وجودا بالمعنى الذي فيه الكلام وعليه ان يكون هذا المفهوم عارضا لغيره
 وكل عارض ما لا يرد واما ما قد مر من ان يكون كذلك قال كان شيئا لا
 يمتنع ان يكون المعنى بغيره حيث انه وجوده وان في معنى انه العارض لغيره
 بالعلم ان كان ما لم يلزم استحالة تصور انعكاسه في العلم بالوجود على التي
 كالمساوي واما المتعقبات للناس للثالث والاسوية لباري في العلم بالوجود
 بوجه ما يتبع تصور انعكاسه عند وان كان كذلك فبان ان يتصور ان يكون
 الوجود فرد الوجود فلا يكون تصور انعكاسه فاعلم ان قد يتبعي ان يكون تصور
 انعكاسه في هذا العارض لغير الوجود على ان في علمه هذا العلم لباري في العلم بالوجود
 انفي يكون ذاته متعقبا للوجود ايضا يمكن المنة انما في العلم بالوجود

فانما يتبعه في بقائه كما كان حقيقته اخذ لا ماهية له وانما انما يطبق على ان كان
ماهية معلومة لا الهية الشدة ان واجب الوجود لا يصح ان يكون له ماهية بلزم
وجوب الوجود ومن لدن ان الوجود لو كان ماهية فاما كان ذاتا ماهية بلزم
انه هو الوجود الحق الذي لا ماهية له لانه الوجود ماهية وقد يتبع الشئ ذلك
في الهية الشاملة فيقول من راس ان الواجب الوجود في الحقيقة هو واجب الوجود
كالواحد ولا يتبع من ذلك ان ماهية شئ مثلا الانسان او غيره آخر من المراتب
ذات الانسان هو الذي هو واجب الوجود كما ان الواحد من الواحد هو الواحد
او انسان وهو واحد ولا يتبع من ذلك ما وقع فيه الاصل في ان مبدئي
الطبيعية واحدا وكثيرهم جعل المبدأ واحد وبعضهم جعل كثير والذين جعلوا
فيهم من جعل المبدأ الاول لا كما الواحد شئ هو الواحد مثلها او بعضهم جعلوا
او هو الا ان واحد في ذلك ومن جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو لا
عوض له الواحد في ان لا يبين ماهية تعرض له الواحد والوجود وبين الواحد
والوجود من حيث هو واحد فيكون في الواجب الوجود لا يجوز ان يكون
منها كشيء يكون هناك ماهية وتلك الماهية واجبة الوجود هذا الكلام
وهو صريح في ان ليس له ماهية اصلا لا وجودا ولا شئ فان قلت لما ذهبوا
لانه ضابطا ماهية وما هو هذا قلت قد عرفت انما كانت لله او الله
الوجود هو الوجود ماهية بحسب الاعتبار الذي يعنى ان الفعل لا ضابطا لها
فلا اعتبارا بغيرها مع ما يحتمل في هذه الاشياء عاين عن الوجود في شئها هو
في المبدأ التي مبدئية للشيء وكل ما يكون في ما عاين في انه وليس له
لذلك انما ليس من على ما لو كان الراجح ماهية كان معلوما جعل هت ولا فرق
في ذلك بين ان يكون ماهية وجودا او شئ آخر ومن نزهة هو ان كان ماهية
مطلوب ولها قال في تبارك وجوبه لا ما يجب وجوده لان لفظ ما في مثل
هذا التركيب شارة للماهية ويترتب من هذا ما يقتضيه من صفة الشئين
منها انما افلنا واجب الوجود وجوده في لفظها معناه ان يجب وجوده لا ان
موضوع فيه الوجود المبدأ فصاروا في صفة فاعطى في صفة انما

الى الماهية كلفه ما في صفة تبارك وكما انما يتبعه ما هو لا يتبعه الشئ
ان يعنى الوجود ما له الوجود وفيه تحت شئ فان قلت الوجود الذي لا ماهية له
يقتضي العقل ما ضاع كصانع العالم ولا شك ان الوجود في ذاته عليه وهو
بذاته من هذا الوجه يكون عاين عاينه ويزيد احتياجه الى ان يثبت الوجود الذي لا ماهية
له من حيث هو شئ غنى عن السبب لان صفة هو صانع العالم مثلا وليكن في العالم وجود
كونه ذلك الوجود كما ان الكاتب صانع الفوق كونه انما هو حاصل ان كل شئ
في العقل هو كونه الوجود رايا عليه فهو يدرك الواجب احتياجه الى ان يثبت الوجود
ما هو الوجود الحق وقد استدل في هذا في التعليق بقوله في لفظه ذلك وال
الوجود لغاية ذلك ان لا يكون ان يصور الامور على ما هي عند الله الواحد
الوجود فيكون في ان كل واحد من الاشياء في الوجود في الخارج وقد كان في ان الكاتب
في العقل وجوده وليس ماهية ما والواجب وجوده من عن الله في انما كان وجود
بذاته الزيادة والواجب وجوده بذاته سلب الزيادة والوجود المطلق لا يترك فيه
موضوع لا يثبت الزيادة وقد افلنا في الشئ في الشئ في الذي بين الاخير فيكون
معنى في ان يثبت الوجود بذاته سلب ذلك بل عند ان الوجود المطلق لا يترك فيه
ان كان موجودا فقله صفة فان ذلك ليس هو الوجود بذاته سلب الوجود
لا يثبت الا انما اعنى في الاول ان الوجود مع بذاته الزيادة في هذا الشئ هو الوجود
لا يثبت الزيادة ولهذا ما كان في كل شئ من هذا لفظ ماهيات زيادة
وكل شئ غير مظهر بانه هذا كلام على اصله من صاحب العقل عند الله والذين
تطبيق ما حذرنا من ما هو على كل شئ على السبب الذي هو في ذلك على كل شئ في
انما ان ما حذرنا من ما هو على كل شئ على السبب الذي هو في ذلك على كل شئ في
على اصله ذلك على كل شئ على السبب الذي هو في ذلك على كل شئ في
عليه قبل فقل على الشئ عاين ان احدها ان حقيقة الواحد احمد على
من انما يتبعه في بقائه كما كان حقيقته اخذ لا ماهية له وانما انما يطبق على ان كان
ماهية معلومة لا الهية الشدة ان واجب الوجود لا يصح ان يكون له ماهية بلزم
وجوب الوجود ومن لدن ان الوجود لو كان ماهية فاما كان ذاتا ماهية بلزم
انه هو الوجود الحق الذي لا ماهية له لانه الوجود ماهية وقد يتبع الشئ ذلك
في الهية الشاملة فيقول من راس ان الواجب الوجود في الحقيقة هو واجب الوجود
كالواحد ولا يتبع من ذلك ان ماهية شئ مثلا الانسان او غيره آخر من المراتب
ذات الانسان هو الذي هو واجب الوجود كما ان الواحد من الواحد هو الواحد
او انسان وهو واحد ولا يتبع من ذلك ما وقع فيه الاصل في ان مبدئي
الطبيعية واحدا وكثيرهم جعل المبدأ واحد وبعضهم جعل كثير والذين جعلوا
فيهم من جعل المبدأ الاول لا كما الواحد شئ هو الواحد مثلها او بعضهم جعلوا
او هو الا ان واحد في ذلك ومن جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو لا
عوض له الواحد في ان لا يبين ماهية تعرض له الواحد والوجود وبين الواحد
والوجود من حيث هو واحد فيكون في الواجب الوجود لا يجوز ان يكون
منها كشيء يكون هناك ماهية وتلك الماهية واجبة الوجود هذا الكلام
وهو صريح في ان ليس له ماهية اصلا لا وجودا ولا شئ فان قلت لما ذهبوا
لانه ضابطا ماهية وما هو هذا قلت قد عرفت انما كانت لله او الله
الوجود هو الوجود ماهية بحسب الاعتبار الذي يعنى ان الفعل لا ضابطا لها
فلا اعتبارا بغيرها مع ما يحتمل في هذه الاشياء عاين عن الوجود في شئها هو
في المبدأ التي مبدئية للشيء وكل ما يكون في ما عاين في انه وليس له
لذلك انما ليس من على ما لو كان الراجح ماهية كان معلوما جعل هت ولا فرق
في ذلك بين ان يكون ماهية وجودا او شئ آخر ومن نزهة هو ان كان ماهية
مطلوب ولها قال في تبارك وجوبه لا ما يجب وجوده لان لفظ ما في مثل
هذا التركيب شارة للماهية ويترتب من هذا ما يقتضيه من صفة الشئين
منها انما افلنا واجب الوجود وجوده في لفظها معناه ان يجب وجوده لا ان
موضوع فيه الوجود المبدأ فصاروا في صفة فاعطى في صفة انما

بأنه لا يرد ليس له ماهية واحدة كما ذكره في التعليلات أو التي لا يتوجب إلى التبعيد كما
 على المحصلين وبذلك يجب أن يكون هذا العالم من كل واحد من العبادات المتولين
 سطر منها ونرى أن هذا السطر يدل على أن له ماهية واحدة ولا تملك على الاستمرار
 أما عبارة التعليل فلا تليق لفظ الحقيقة مشتملة وهذا الجواب أن لا يكون هناك شيء
 كلف ولو كان بمعنى للماهية كما كانت قصدا ذكر عقيدة من قوله لا يهتد لأجل
 نفي جبر الماهية عند سبيل الاشتقاق وهذا العلم الجبر أن نفي من قوله واجب
 الوجود وحقيقته أحد لا يهتد لـ أنا واجب الوجود ماهية واحدة وهذا العالم
 كما نفي من قوله لا يهتد لـ وهو كما كان الموضوع له أن له ماهية واحدة وأما
 التبعيد فلا يهتد منها الزور وجوب الوجود كما نفي عليه لا فاعبر الوجود كاجبة
 فالوجه على وجه التبعيد المقادير أن لواحق الوجود ماهية لا يهتد وجوب الوجود وهو
 مستعمل ليس مقصورا بالافادة قطعا ثم ما ذكر عقيدة ذلك من قوله أن الواجب
 الوجود أن يكون فيها تركيبة كبرية هذا ما يهتد ما يكون كونه كمالا ماهية واحدة
 الوجود صريح في قوله لا يهتد عنه بل لا كبرية وكلاهما بالوجود واحد صريح
 كما لا يخفى هذا المعنى الذي يعارضه العامر نوع فالنفس تفيض
 جاز على الاستمرار مبدأ الاشتقاق به كقولنا النفس على مبدأها والنفس مفيض في
 جاز على الاستمرار مبدأ الاشتقاق به كقولنا النفس على مبدأها والنفس مفيض في
 معنى ولا يثبت أن معنى العلم والنفس والنفس واحد وانما يوجد شيئا من العالم ليس
 معنى العلم ما قام به العلم والالم يصدق على الاستمرار ذلك بل عناء أو يهتد عنه
 بالتأريفة بل أنا وهذا المعنى يصدق على النفس أنه لا يهتد سواء كان أدراكها
 يعلم في به وبذلك فاذن هو عالم قائم به العلم وكذا لا يخفى على المعنى فاعلم الشق والـ
 لم يصدق على الاستمرار به ذلك بل عناء أو يهتد عنه بالتأريفة سر شق هذا
 المعنى يصدق على قائم به النفس على نفس النفس أيضا فبما فيها وكما في غير العالم
 والمعنى فاعلم به العلم والنفس ما خور من قولنا لفظ اسم الداعي ما اشق من قبل
 قائم به ولا يصدق عليه أنهم لا يعرفوا بين ما بالذات وما بالغير هو على ما هو الشايع
 الظاهر بحسب ما دللنا على أن الأمر الذي يصدق عليها المعنى هو واحد وأما

فما هو في المعنى فاعلم به النفس في نفسه أما هو هذا معنى من غير ضويرة
 قائم إذا قلنا الضويرة هي ما تفرق ذكر الشارح أن المعنى الذي يعارضه العالم المعنى
 ما قام به النفس وقد وضع له لفظ المعنى في التعليل كما قلنا الضويرة هي ما تفرق هذا المعنى
 أمر فاعلم بالوجود على حاله في النفس وعلى هذا القياس يكون المعنى الذي يعارضه العالم المعنى
 وقد وضع له لفظ الوجود في التعليل هو ما قام به الوجود أو التبعيد الواجب وجوده بل هو
 هذا المعنى ونرى أن قولنا على هذا أن لا يصدق عليه فهم المصير بل على المعنى المعنى
 العامة للموضوع له لفظ الوجود في التعليل كما يصدق على النفس المعنى المعنى المعنى
 مع أنه لا يصدق عليه للمعنى وهو يهتد أن يكون واسطة بين المعنى المعنى المعنى المعنى
 هتد فيه بحسب ما يهتد به من عدة وهي أن يهتد لـ أهل العلم بالوجود والمعلم بالـ
 اعتقادهم مع أن العلم قائم على اختلاف في أن العلم في مع اختلاف على الواقع بل هو في
 العلم وهو على أن ليس له إلا الرابع كما نفي العلم مثلا من العلم لا اعتد أو العلم
 بأن هذا العلم ليس هو بغير أن العلم وأما العلم الذي هو العلم الكمال في نفسه العلم
 مع أن العلم قائم على اختلاف في أهل العلم فيكون ذلك على المعنى المعنى المعنى المعنى
 الأمر عند أن لا يقال إلا الحجاز أو العلم الكمال في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 ما لا يطلق جاز العلم عليه الحجاز أو العلم الكمال في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 في تعارضه العلم ما قام به الوجود وقوله أن الواجب ليس كذلك بل هو في العلم
 كان من عقيدة أن لا يصدق عليه هذا العلم الكمال في العلم الكمال في العلم الكمال في العلم
 شاعرا اعتد به فيكون الوجود محسب عنه العلم الكمال في العلم الكمال في العلم الكمال في العلم
 أهل العلم ولا يلزم محاش أو نفي من العلم في نفسه منها بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 موجود فهو لفظ حجاز في العلم الكمال في العلم الكمال في العلم الكمال في العلم الكمال في العلم
 بغير أن يكون الواجب محسب لواقع واسطة بين الوجود المعنى المعنى المعنى المعنى
 المعنى كونه محسب المتعارف والمعاد في ذلك لا يكون واسطة لاعتقاد أهل العلم الكمال في العلم
 به الوجود ولا يهتد ذلك بالذات من العلم الكمال في العلم الكمال في العلم الكمال في العلم
 على أنه يمكن أن يقال لفظ الوجود مستلزام موضوع لما كان الوجود قائم به العلم الكمال في العلم
 لم يكن كما يستلزمه وكما المذهب موضوع قائم به العلم الكمال في العلم الكمال في العلم الكمال في العلم

بعضها هو العدم او تعالى به العدم بحسب ذلك الذي لا واسطة بين هذا والآخر وبين هذا من
 وفيه عيني من وجوه منها ان ان اراد بالكل المحسوس اليه وفيه ان لا يكون الاضاح للآخر
 للبرهان السابق فليكن ان هذا العدم هو المكون انه ليس شيئا فيقولون انهم انظر
 كما هو حقيقته غير الامر ان بعض احكامه في هذا انشا النفس وهذا الشيء وبعض آخر
 لبعضه آخر ولا ينبغي ان يجهل ان قابلية الآلة كانت حاشية حقيقة وان اراد به اليه في
 وجه فليكن ان هذا العدم حقيقة في الحقيقة اما اليه اذ من ليس اهم فيكون في الحقيقة اما اليه
 الى الاضاح والبدن في وجه ليس الاضاح في الحقيقة في وجه وان كان اليه اليه اليه اليه
 بعد الاضاح في وجه انما لم يصدق في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 كما سبب لم يكن موجودا بهذا المعنى لكن يجب ان يكون موجودا بهذا المعنى ان الوجوه
 المعنى فليكن في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 اهل العدم في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 العدم في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 الكلام عن العدم وليس هذا ان يفارقه كسر في الاساطير ومنها انه لكان في الواجب
 على الواجب واسطة بين الموجود والمعنى المتعارف والمعدوم في الحقيقة في وجه اليه
 كان منها واسطة في الواقع وسيط في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 يجب اعتماد في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 العدم في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 من عبارة الشرح اما ان اهل العدم في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 بعضهم كان معني لا فليكن ان يصير في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 منها ان الرأب انظر في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 عنده من الوجوب العدم في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 جعل المعنى في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 والاسكان والاستماع المعنى اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 لا نعلم في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه

في الاسكان اذ في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 ما يتقيد في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 الاسكان او وجوب العدم واستماع به وجه في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 او لا فليكن في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 به في الاسكان في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 التمس في الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 هذا ان حصل في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 يحصل المعنى في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 فليكن ان حصل في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 به اما ان حصل في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 بالغير او مع به فليكن في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 التمس في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 الى وهذا في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 وانما في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 الى الاسكان في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 العدم في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 يكون حقيقة وهذا في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 هو الحقيقة في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 ان لو كان كذا في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 الشرح في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 منها ان وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 للعلم في وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 فليكن ان وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 فليكن ان وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 فليكن ان وجه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه

اذ لم يكن في حيزه غير ان يكون عرض هذه الصفة لها هيبة في تلك الحالة ان وجود تلك
 في الذهن وهو صفة العرض واذ كانت تلك الصفة المعقولة لهية الصفة في تلك الحالة الحسنة
 خارجة بل ان تقرر الوجود على الهيبة في الخارج لان الهيبة الخارجية لا تتصور الا عند وجود
 المتعبرين بحالها وتقرر الوجود من الهيبة في الخارج باطل لا يثبت ولا يثبت ما ذكرنا ان
 هذه الصفة عن وجودها في وجودها من الوجود الى الهيبة من عرض الهيبة بمعنى ان الصفة
 بالوجود وتقرر بها بتأثير العقل منها انما الصفة من الهيبة الثانية لتعريفها ووجودها
 في الوجود الثانية وعلى تقديرها بتأثير العقل عليها احد المعقولات الثانية وما هو
 المتعبر الاول في الذهن كما سبق وهو غير تقرر ان يكون في هذه الصفة من وجودها في
 الذهن ووجود الهيبة واما الوجود من هذه الصفة فيكون في وجودها في وجودها على
 وجودها من وجودها اما في الخارج او في الذهن ولا يمكن ان يكون في وجودها في وجودها
 الوجود الى الهيبة ليس الوجود للمادة في حيزه لتعريفه في وجودها في وجودها في وجودها
 في الذهن بل ان يكون الوجود من وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 اذ لا يتصور ان يكون في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 الصفة الوجودية والاسكان والاستماع بالمعنى للمصدر في وجودها في وجودها في وجودها
 لها لا يشترط اصلا لانها لا خارجة ولا غير تقرر في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 على ان من امثلة هيبة في الوجود وان اراد بها الصفة منها في وجودها في وجودها في وجودها
 في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 الذي يتصور في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 على راسطة الخطاه من غير ان يكون في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 لم يصدق عليها واما ما يلاحظ انما ان هذه الصفة في الوجود الثانية من التقرر في وجودها
 عليه فانما تعدى الوجود للاسكان بوصفها بغير الاسكان في وجودها في وجودها في وجودها
 الاسكان على العزم المعد ومرتبة حيز كونه معد واجبا حساسا لها هيبة وانما هيبة
 في ان وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 لخاصة بدو العالم وتقرر في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 بالصفة معانيها المعدية اما ان اراد بها الصفة فلا وروى له مثلا اذ اجتمع في الوجود

بشيء واجب موجود وان كان انما ما هيبة هيبة الوجود بالاسكان كالوجود بالوجود
 وجوده كذا في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 وهو نفس الوجود بالوجود في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 لكونه متصفا في قولنا لكون فان الاستماع على تقدير وجوده يتوقف على وجوده في وجودها في وجودها
 على الخلق في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 كما ظهر في الخارج ان في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 الذي تقرر عليه فان انما الصفة في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 لم لان تقرر في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 كقولنا ان كان الاسكان في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 على الخلق في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 معتمدين في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 هيبة واما انما الصفة في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 كما ربه الانسان بصاحبها واما انما الصفة في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 ان في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 كلمة في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 المذكورة على نحو اللزوم بين الشاغل واما انما الصفة في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 اعرض الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة
 لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة وسبب الخلق لثلاثة
 خال لا تقرر واذ كان كذلك فاعلم في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 حيث يكون في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 على وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 كان انما لكونه علة بل في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 اسكان كونه واجب واجبا على وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها
 وسبب الخلق في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها في وجودها

نور

فان قيل في ترك الواجب من غير العلم بمقتضاه في غير احتياجه الى العلم بالواجب في غير
 وجهه فيكون ذلك من احوال العقلية مما لا يتركبه في غير الواجب والاحتياجي انما هو في
 عوارضها كعدمها في الوجود لما لا يتركبه في غير الواجب والاحتياجي انما هو في
 كمالها المتع انما يتركبه في غير الواجب والاحتياجي انما هو في كمالها المتع انما يتركبه في غير
 استغنى الواجب عنه في الوجود عند فليس الامر هناك ان الواجب في الوجود الذي
 يبطر في الوجود احتياجا في هذا الوجود في غير الواجب في هذا الوجود ليس واجبا فاعلموا
 في هذا الوجه سواء كان بطرا او كمالا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 هو واجب في غير الواجب والاحتياجي في غير الواجب والاحتياجي في غير الواجب والاحتياجي في غير
 ان كونه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 البس سواء كان قد ناك في غير الواجب والاحتياجي في غير الواجب والاحتياجي في غير
 وهذا الوجه هو ما في غير الواجب والاحتياجي في غير الواجب والاحتياجي في غير
 علم الله في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الواجب في غير الواجب والاحتياجي في غير الواجب والاحتياجي في غير الواجب والاحتياجي في غير
 الاخر في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 العقلية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 العقلية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بل كيف تصور ان يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بل كيف تصور ان يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بالغير والغير في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 اقتضى العلم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بل كيف تصور ان يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 عند العلم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 البس في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 على آخره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

[illegible]

[illegible]

منه لان لا صفة له فغيره لا يمر من كونها لا يخلط عليه وان اودنا ان لم يصدق
ان استعمله لم يلحقه بالاعتناء فاما ان كان صدوقه لنا بحيث لو وقع شئنا
بالاعتناء كان يتبعه على قولنا لا يلحق بالاعتناء وان صدق الغير به جازمه فله صدق
الاعتناء اراد ان يفتقر قولنا لم يلحق بالاعتناء فمتبعه على غير ان اهو من جهة الحق لا يخلط
متبعه على غير بعض الاضاح بالحق لا يرد ولا يكتفى به لغيره لا يلحق بالاعتناء لكونه لا يرد
في الاضاح لا يمر من هذا التوابع لم يرد له لكونه لا يرد في شئنا استلزاما
للاضاح اما اذا كانت جازمة على غير بعضه فمتبعه فلا يلحق بالاعتناء حتى جازمه
الاعتناء والغير له اعتناء وان لم يكن وانما في غير الامر من جهة الاعتناء ولا لصدوق
ياضاح لا يرد له لكونه لا يصدق عليه هذه التوابع وان لا يصدق عليه فمتبعه
غيره فلا يكون متبعه ولا صدوقا وانما في غير الامر من جهة الاعتناء فمتبعه على قولنا
لا يخلط عليه على بعض الامر وان لم يلحق بالاعتناء فمتبعه على غير شئنا استلزاما
بنيها صدق فمتبعه لا يرد في الاضاح وانما في غير الامر من جهة الاعتناء فمتبعه
فمتبعه وانما في غير الامر من جهة الاعتناء فمتبعه على غير شئنا استلزاما
مطابقة للمطلوع الا انما في غير الامر من جهة الاعتناء فمتبعه على غير شئنا استلزاما
صدوقه الطوفان فان كان المضاف او افعالا كانا معا متبعين ولا يرد في الاضاح
للمطابقة لغيره الصدوقه المتبعه الصدوقه والافعال كانت اذا كان الطوفان صدوقه
في الطوفان كانا معا متبعين ولا يرد في الاضاح اذ كان المضاف او افعالا كانا معا متبعين
بكون المضاف فان يكون المضافا فمتبعه على غير شئنا استلزاما بصدوقه المتبعه الصدوقه
صدوقه بل ان كانا في موضع واحد وجوده في المضاف على المضاف كان في غير شئنا
وجوده في غير المضاف وان يكون صدوقه على الاضاح انشاء فوجوده اعتبارا لمطابقة
في المضاف كانا معا متبعين ولا يرد في الاضاح الا ان كان صدوقه كانا معا متبعين
الا ان كان صدوقه كانا معا متبعين ولا يرد في الاضاح الا ان كان صدوقه كانا معا متبعين
وان اذن بان لم يرد صدوقه كانا معا متبعين ولا يرد في الاضاح الا ان كان صدوقه كانا معا متبعين
في صدق قطع الطوفان لا يصدق وانما في غير الامر من جهة الاعتناء فمتبعه على غير شئنا استلزاما
الاعتناء لغيره الصدوقه ولا يرد في الاضاح الا ان كان صدوقه كانا معا متبعين

[illegible]

معلوم بالعلم وقد انشكركم عليه الفقه هو افرادة وليس على احوالها حقا
فما سجد شرح المطالع ولا ما علمي المصنف عليه الا عنوانه وانما هو للمصنف
لان المصنف عليه هو العنوان وهو ثابت لا يتغير بغيره افرادا وانما هو للمصنف
الطرفية البوجه لا صدقها الا من اذعن اذنه البوجه في المطالع على احوال
الموجود في المطالع على افراد الموجود في المطالع على احوال البوجه في المطالع
حالا لا هو المطالع المسمى بوجه في المطالع على افراد الموجود في المطالع
هذا فان اراد قوله من المصنف بوجه المطالع الموجود في المطالع
فكم الكلام ليس فيه بل هو احسنه الشافعي وان اراد الموجود على احوال
فوجه فانما هو على احوال الموجود اما بوجه اما بوجه اما بوجه اما بوجه
الكيفية في المطالع هو افرادة وهو ليس بوجه في المطالع على احوال
شأن الا في وجوده وان اراد ان ما بعده بوجه في المطالع على احوال
بوجه يكون انما بوجه الموجود في المطالع يكون بوجه الموجود في المطالع
في غير البوجه في المطالع وهو في الاصل في المطالع على احوال
الفقه هو خروجه فيكون في المطالع بوجه في المطالع وان اراد ان ما بعده
عليه الا في وجوده فهو لا يصح التور اذ هو احوال انما بوجه في المطالع
عليه وفيه تحت الاحوال انما بوجه في المطالع على احوال في المطالع
بوجه في المطالع ولا في الاصل انما بوجه في المطالع على احوال في المطالع
منه في الاصل انما بوجه في المطالع على احوال في المطالع على احوال في المطالع
وجود المصنف في المطالع على احوال في المطالع على احوال في المطالع
ففي هذا المصنف في المطالع على احوال في المطالع على احوال في المطالع
ان لا يكون بوجه في المطالع على احوال في المطالع على احوال في المطالع
ان يكون في المطالع على احوال في المطالع على احوال في المطالع
ذلك ان يكون في المطالع على احوال في المطالع على احوال في المطالع
المطالع بالثانية الا ان يكون فيها لغرض وقطع في المطالع على احوال في المطالع
والا يكون في المطالع على احوال في المطالع على احوال في المطالع

[illegible][illegible]

استدريج كرم هذا الكلام على هذا الوجه خبرا او مشكوكا كونه حكاية عن العبد لما تجب
 لا لا يلبس في كذا في اشارته لا في قوله وحده ولا في لفظه ولا في معناه بل في لفظه
 طارئة عليه او في لفظه في لفظه الموجه الى الصادق في نفس الامر لا في
 حقائقه ولو لم يكن هذا الكلام لفظا لغيره فلا حجة في ان هذا الكلام لفظا لغيره
 قوله كذا في لفظه كذا في لفظه لغيره ان كل من لفظه في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 اشارته لا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 شبه حاصلة في قوله ان هذا الكلام لفظا لغيره في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 اشارته لا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 وان اراد ان يصح جميع قول كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 موضوعه في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 وفاد في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 خاتمة خبر في قوله ان هذا الكلام لفظا لغيره في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 عن شيوخه لا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 برصه في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 الصدوق والكاتب في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 صادق في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 مثلا اذا اشتهر بغيره في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 او الكذب وكذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 حجة صادقة في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 والكذب في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 واحد واعتبر الكذب من لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه

في اساقفة المذكور في الاصول انه هو كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 من قوله لا يلبس في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 بالكذب هو كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 كلامه هذا القول للخصوص بل في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 بنوعه في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 مريض وانما اعتبار من لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 هذا لا يخرج من لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 وانما لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 ولا لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 بل في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 بالكذب ورد اعتبار من لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 من لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 اراد ان يخرج من لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 ما وضع من لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 لما ذكرنا من لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 او لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 هو في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 اليه الشان في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 اما جواز ذلك في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 ان يكون ظاهره في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 حجة باعتبار لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه
 انما لم يرد في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه كذا في لفظه

لأننا نؤمن من أنهم لم يربوا وإنما العقل لا يخطئ إلا في ما لا يخطئ العقل عليها هذا خلاف
 لما ذهبوا به من أن العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 من أن العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 وما يثبت به لا يجب أن لا يخطئ العقل في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 أن يكون عدم الاعتقاد في الطرفين محدور عند عقلنا الشارح فإنه اختار في
 منهجنا لهذا حربي وهم فأنزلوا بالاعتقاد غير ما يكون عدم الاعتقاد عند عقلنا
 قبل يرد عليه لا لعلنا لم نلنا العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 ما ذكرناه من أن العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 والذات والوجود في الحقيقة لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 في غير ذلك إلا في ما يخطئ عليه العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 للحقيقة الشرعية لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 أن يخطئ في ما يخطئ عليه العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 المعنى ما لا يخطئ في ما يخطئ عليه العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 على غير ذلك من أن العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 أو المقصود في العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 والتحصيل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 القديمة لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 الله تعالى عليه ولا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 أن الاعتقاد في العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 يكون لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 هذا في العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 ما يثبت به لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 أن الاعتقاد في العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 أن كان عقولنا العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 الكثرة وأشهر أفرادها هو العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ

في الوجود

في الوجود وهو غير متمم إما أن لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 له غير معتبر ليس كخطأ العقل في شيء واحد من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 زيدنا نعلم وجوده في ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 متعددة وإن كان ذلك في العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 ذات وجوده أشرف من ذلك لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 أصلا ولا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 وجوده لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 فإن سوي ذلك العباد لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 على ذلك لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 الأثر في الذات لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 بأن قباله ليس له في العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 على الذات لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 سواء وجوده أم لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 لأن غير ذلك لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 بعينه في العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 زيدنا نعلم وجوده في ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 بعينه نعلم وجوده في ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 عنهم في ما يخطئ عليه العقل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 أمرا آخر إذا عرفت ذلك فلا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 ما صدق عليه مع كونها حقا هو وجوده لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 بل لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 معنى ذلك لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ
 الثاني نعلم كون أحدهما مجرد أو لا مجرد وما في الأمر من أن لا يخطئ في شيء من ما يخطئ عليه العقل بل يخطئ في ما لا يخطئ

الى سياتي وتبينه والبرهان بصورته في الجملات كما تقدم وتكون الاما صفة
عليها في ما قبله اي على ما في تلك العوارض في هذا البيان لا يجري في اوله
المسئلة فان لا يعتبر منها ما صدق عليها ليس يروح ولا وفي الاقتصار
في المسئلة على ان العريضة في انما ليست الا عريضة فقط فاعداها معاير
الماحجب المتعلق ابا بخرج لك بعض الغرض بان الدليل المذكور اسلك
على بعض الدخيل في مثله شائع او بان الدخيل يذهب وصا ذكر في صورة الاما
سند وبما سلك على الدخيل الدليل الذي على شئونه فبعضه وقال ايضا بخرج
على ذلك ان جعل شئ من تلك العوارض فيها لا ينافي في نفس المسئلة كما لا
ادعائه ان تبصير الشئ على ما لا ينافي في لا اشكال فيه فان العريضة
للعلم مع ان تصغيره وفيه بحث لان هذا الدخيل انما يوجب على ان اداء العوارض
مبادي للجملات ولما اذا اريد به الجملات كما حققنا فلا ريب ولا كما لا يخفى
فلو كانت الوحدة نفس حصة الانسان فاود لتلحقه لا قبل لعماس
الزعمون الانسان الكثير في صفة الوحدة في الدليل او في بحث اما ان افلح
السؤال لا يكون مبرورا في الدليل المذكور انما يدل على زيادة في ما قبله
هسته وعدم دلالة على زيادة ما ليس بمقابل له ليس مجرد وراو طاسم الخ
الصحة ليس يقبل الكثرة في محذور في عدم دلالة هذا الدليل على زيادة
شئ وجب السواء اما انما قد تقدم في ان هذا الدليل لا يدل على زيادة
مطلوب الوحدة ثم قال في بعض ما يقع في العالم لتساو في هذا الدليل العارية ان
الابرار المذكور على هذا الدليل في عدم ما في القول المذكور كذا في القول المذكور في
آخريه اسد غير متعلق بالدليل المذكور فكيف يصح في بعض هذا الدليل
ويكون المسئلة مع كل عوارض علم ان المسئلة كالانسان انما من حيث ان الانسان
اي من غير ان يكون معه امرنا عليه لا يكون الانسان ام اقسام آخر السبب
يصير اسود واصفوا واحدا او كثيرا لا يخرج لك ويلزم ان اذا اسئل
عند بطرط في بعض ان يصدق على كل واحد من تلك العوارض المسئلة لا يصدق
بيان ذلك في الحقيقة التي لا ينافي في ما قبله ان مدخلها ما نحو في نفسه

بلاضرب اخرى ومعنى الانسان من حيث هو الانسان في نفسه غير ما هو متعلق
صحيحا ح عند الانسان وحده بل هو خارج لا يصدق عليه انما الخارج
ولا سلبه لعمام في هذا المسئلة منها فلا يصدق في الانسان من حيث هو موجود
لان ما لا يتصور في يوم المعلوم مع وجوده هو انما من ان لا يكون في انما لا يصح
فاذ هو من حيث هو لا يكون موجودا ولا معدوم في انما لا يصدق في السبب
والمالم يصدق في ان من حيث هو موجود صدق في نفسه انما ليس من حيث هو
موجود او المالم يصدق في ان من حيث هو معدوم صدق في نفسه انما ليس من
حيث هو معدوم فبعضه في السبب في الحقيقة قال الشيخ في المسئلة الخامسة ان
الشيء النعمان فان سألنا سألنا وقال الشيخ يحسب ويقولون انما ليست كذا وكذا
غير كونها احسانية بما هي احسانية فيقول انما لا يحسب انما من حيث هي احسانية
ليست كذا بل يحسب انما ليست من حيث هي احسانية كذا وقد علم الفرق بينهما في
وكا في ذلك لك الالواح في صفة غير ان العريضة مع تلك الصفة واحدة
كذا في العريضة مع تلك الصفة صفة اخرى ككثرة د اخذ عليها فالعريضة في
ان يطابق حدها اشياء كثيرة يكون علم في انما ما نحو في امره وشار
اليها يكون خاصة فالعريضة في نفسها في سبب فقط فان سألنا عن العريضة
بطرقا تنقضي على العريضة ام ليس يمكن الجواب السلباي في كان هذا كذا
وقايد لما في زيادة فان قلت ان الدليل في العريضة من حيث هو موجود في معدوم
شئ يلزم ارتفاع التخصيص وهو في تلك الموضع الوجود والعدم في نفس الامر
ارتفاع التخصيص في الموضعين احب اقتضاها في العريضة كذا ان احكامها في نفس
الامر استواء التخصيص لا استواءها بحسب اقتضاها من غير حصة في الملام العمل
ان يغيره في مقتضى احكامها ويصدق فيها كذا فيقول انما يكون موجودا او معدوم
يجمع فيه الوجود والعدم وان يغيره في مقتضى ارتفاعها وصدقها في
يقول ما لا يكون موجودا او معدوم ما يقع في الوجود والعدم وما لا يقع
من هذا القبيل فانما العريضة مجردة عن جميع الامور والملازمة فيها فيقتضي
هذه ان لا يكون موجودا او معدوم لان مقتضى الصدق قد يكون للمرجح

الوجود في العريضة
والعدم في العريضة
فانما لا يكون
موجودا او معدوم

أخيراً خلا حتى الوجود العينية فهو بهذا الاعتبار غير موجود في الخارج
 اذ كل موجود لابد له من معين خاص وهو يحصل زائداً على الماهية المعبر
 بهذا الاعتبار وإذا اعتبرنا حصوله بالقياس إلى الشيء معين أو شيئاً معيناً
 كالجسم إذا أخذنا شرطاً أن لا يدخل في قوام الشيء كذا لا ينبغي أن لا
 يتصور في العوارض فيكون هو ما هو شرطاً بالماهية إلى تلك العوارض
 فهو موجود وحصل بعد ما هو له الذي في الخارج وجوده هو الماهية
 شرطاً لا في طوعاً ولا في غير ما انبثت الشيء وجود الماهية شرطاً لا في
 في الجملة فالتبعية للمادة أما الغير فليس جميع ما عداها من غير متضمنة على
 الأول لا يكون موجوداً أصلاً كما قد وقع في بعض كلام الشيخ وعلى الثاني
 يكون موجوداً في الجملة فلا يصح كلامه لما قبلت المعتبرة مادة التي هي
 بالماهية البتة فكل اعتبار بوجود الماهية لا في فهو مادة بالماهية لا في ذلك
 التي هي في الخارج لو اعتبر حصول الماهية في الشخص في حين انضمامه إلى
 الشخص كان اسماً زائداً عليه لا يحصل له كان مادة له بهذا الاعتبار
 غير حصوله على النوع والمادة حيث يحكم بانتهاء المادة اراد به الماهية باعتبار
 الغير في جميع ما عداها وإن كان اعتبار المادة اعم من ذلك والاشياء
 توحيد العبادات بين ما ان يحمل قولهم وقا عليها ما عداها على المعنى
 في أحدية في قوله لا يوجد في الأذهان ولا على ذلك من حيث
 تعرضه لاعتبار الغير بل هو مادة لا لاعتبارية واما ان يحمل على
 فيكون الصبر في قوله لا يوجد في الأذهان واحداً إلى الماهية في جميع ما عداها
 بطريق الاستخدام والمواظفة فيجب انما الاقوال في قولهم في تلك الماهية
 في الماهية ويحتمل ان يكون خبره في قوله يصح ما ادعاء من ان كل موجود لابد
 له من معين خاص وهو يحصل زائداً على الماهية لا لانه يكون معصوماً
 محصلاً من غير متضمنها من غير ان يكون لها يحصل زائداً عليها وان شرط
 الكلية في قوله يصح ما عداها اعتبار الماهية محصلاً لا يحصل محصلاً
 أصلاً حتى الوجود العينية ضرورة ان الكلية غاية لخصيص آخر في بعض

هو غير ما اما بالذات فله وجوده وكل ما اعتبر بوجود الماهية لا في فهو في الماهية
 في ذلك التي لو كان صحيحاً لزم ان يكون الصبر في هذا الاعتبار محصوراً من
 مادتها كانت مادة لها فيكون لها الماهية بالقياس إلى الماهية ولم يزل
 احد في الشك بين كلام الشيخ وكلام المصنف انما يكون هو اراد الشيخ بالماهية
 التي هي في الخارج كما حسب هذا العالم انما اراد بالماهية التي هي في الخارج
 سلبها كلامه عليه فغير كلامه ولا يحتاج إلى شيء من المقدمات التي هي في
 في وجود الكلام كما لا ينبغي لا خلاف في وجودها في الخارج
 فيجب ان لا يفتقد الماهية شرطاً لا في الشيء في الخارج وجودها في الخارج
 الماهية للوجود في غير الماهية على ما لا يمكن عليه سلبها في الخارج
 في الجملة في المقام الماهية بتعيينها في العلوق وهذا واحد لها
 خارجاً فيكون هو الماهية زائداً عليه في ذلك في حصولها من الماهية
 في فان قلت لا في الماهية كالجوان موجود في الخارج وان كانت
 زيادة الفصل عليه والركب بها يكون في الاذهان فلا يكون في وجودها في
 التما في الخارج على هذا القدر قلت الماهية في العوارض في الخارج
 قد تصور في بعضها في الذهن كما قد وقع في قوله لا في وجود الماهية في
 في الخارج على القدر المذكور لا في في وجود الماهية في ذلك في ذلك
 لا سيما ما في ذلك في قوله ان يكون الماهية في وجودها في الخارج في ذلك
 هنا من في وجود الماهية في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 به الشيخ في غير من الماهية بهذا المعنى المادة موجودة في ذلك في ذلك
 في وجود الماهية في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 عند الشيخ لا الماهية في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 فلو كان الماهية في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 بهذا المعنى مادة فانهم صرحوا بانتهاء المادة في ذلك في ذلك في ذلك
 بله اعتباراً في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 كذلك في جميع ما عداها في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

[illegible]

فما نقول في المجموع انما يصح من الطبيعة انما يصح لو كان المجموع مشتقا من اثنين
ان قيل انما يشاء ان يكون له اشتقاق فيكون له اشتقاق والظاهر ان المصطلح
بقوله وهذا صواب انما هو للمعنى الثاني كما قد مر الشارح بل ان اردنا انما
موجودين في الخارج بخلاف الكلي الطبيعي فانه موجود في الخارج كما صرح به فيكون
قضية الشارح منطوقه فيمنه لا معنى للكثرة الا انما هي من احد حقيقه
بمعنى عليه بان قيل ان يكون من غير ان يكون من احد كذلك من غير ان يكون من احد
واحد حقيقه كالحق على تقدير كونه مع العلوم بطريق ان يكتب على هذه الكتب
ذلك العلم صلبا في ذاته هكذا ان يكون هذا العلم بديهي وحيث حقيقه الكثره في
بدن واحد حقيقه كالحق في الطبيعة في النطليات بدنه البديهي و
هذا الدور من وجه بانه اذا لم يكن هناك واحد حقيقه لم يخف من كونه في كتب
منه مركبا آخر فمما اذا انحط العقل في ان يكون مركبا من مركبات
وذلك لا يكون كمن زان يكون مركبا من مركبات وهكذا من رابع وما سوا ذلك
غير النهاية وما كانا انما انما في غيرنا حقيقه في العقل بل انما الوجه اطلاع
على حقيقه فلا فطر للمعنى في هذه اما اذا انحط جميع الاخبار للمعنى في محال
تذكر ان حصوله على احدية ما يتوقع على حصول واحد آخر فمما انما
ما دام الواحد الآخر حكمه لا يحصل الواحد الا بالعلم يحصل في من تلك الاستدلال
قطعا وكذا اذا انحط ان هذا العلم يكتب به علم آخر في ذلك الآخر علمه في ذلك
وهكذا لم يطلع على جميع العلوم لعدم ثباتها بل بطريق العلم في هذه اما اذا
جميع العلوم اجالا في ذلك ان حصول كل واحد منها في العقل في غير حصول واحد
آخر فلا يمكن ان يحصل واحد منها حتى يحصل في واحد آخر فيكون باسناد كسبه
قطعا فيكون في حصوله حكمه الواحد الآخر لا يسلط به عدم حصوله في
منها اذا لكل واحد منها علمه اختلف في السلسله وفي حقيقه في ذلك واحد منها
موجود على وجوده ووجوده موجود على وجوده حصوله واحد وهكذا في
ان يوجد في حقيقه في حصوله في حصوله في حصوله في حصوله في حصوله في حصوله
منها علمه هناك في حقيقه في حصوله في حصوله في حصوله في حصوله في حصوله في حصوله

فيها والاشياء الصوره المنصه وانما هو من فطره ووجدانها في الماد والاشياء المنصه
تلازمه انما هو في الخارج بآثارها في غير وجوده في فطره في ذلك الا انما هو في فطره
معنا حقيقه ان يكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
اشياء في ذلك وهكذا في علمه في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
للمعنى في ذلك الوجه اطلاع على حقيقه في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
بمحال في ذلك حصوله على حقيقه في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
بانه ما دام الواحد الآخر حكمه لا يحصل الواحد الا بالعلم يحصل في من تلك الاستدلال
في العلوم فليس في العلم استنادا في حقيقه في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
والعلم في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
في القامع انما هو في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
سبيل التماثل في ذلك في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
بمعنى عليه وانما هو في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
هذا الحق حقيقه في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
العلم في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
انما هو في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
انما هو في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
العلم في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
كل حقيقه في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
به العلم في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
على العلم اصلا فلاح ان العلم في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
بل انما هو في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
لان العلم في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك
على وجوده في فطره في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك الآخر فيكون حاصله من احد في ذلك

انه لا بد ان يوجد في المذهب او لا يكون مذهب كالحبيب هذا الوجه هو ان الظن في
الصورة والمذهب وما على وجود المهيئة لا يكون العقل بجملة الخيالات الى الصورة لا
فان في المهيئة بالاجزاء العقلية الحسية لا يتصور في عدم وجودها وفيه يتصور
ما لا يكون لها اجزاء خارجية والا حقا - فانه العقل لا يكون مركبا في نفس الاسرار
جائزا او غير العقل فيه اجزاء - واذ المذهب مركبا منها فانه يتحرك في انفسه - ^{فهي}السطوة
ولا يتغير فيه انه لا يتغير في غير الوجود واما المذهب فكلما ^{تغير}تغير
عنده فانه يكون جيبا ولا مركبا فلا يكون فيها جيبا للمذهب والحجاب فلا يصح
عليها كالحجاب غاية ما لا يمنع من ارتفاع المهيئة الانسانية عن الحاجات راسا
او لا يصح عليها كانه انما هو على الحاجات كحكمة شوقي وهو على الارتفاع ^{محمدي}
لا انساني فانه قد وجد في المذهب ليس انساني فانه الانسان ليس انساني
ما من غيره - كان الكلام صحيحا والتعبير كالحجاب في الحق للمعقول
الثانية ما يكون في المذهب طرفا للاضافه سواء كان المذهب في نفسه معينا
بالحاجات او لا وهو لا يكون معينا بها ولا لا تعاملها العائنه والمطلوبه والاسكان
منها سواء اعتمد بحسب الوجود للحاجات من المعقولان الثانية كيف لا قد وجدوا
بها في الاسكان فانه لا يحتاج ان لا يكون نفسا او لا اتصال بها بالوجود للحاجات وتحت
فلا يكون في هذا النفس صحيحا وفيه يتصور في المذهب وان اراد بالمعقول
الثاني العارض الذي يكون في نفسه في المذهب وفي الحاجات كالحجب به ما يتناول
عن الواقعين وان لا لا تحكم له بها في البيت والعائنه والمطلوبه ونظائرها
من المعقولان الثانية رد عليه وعكس الحق في الكلام اذا اردت المحولية
المستباح الى العائنه في الوجود للحاجات في نفس المعقول فانه هذا الابهام
هذا العائنه في نفسه بها في نفس المعقول فانه ما حقه وعنده لما خفي
ما ذكره هنا بل المذهب كونه موجودا محسوسا قد مر سابقا
ما يتصور في المذهب فلا يصح المهيئة للمذهب في ذاته انما هي قطع النظر
عن وجودها لاجل جعلها لانفسها انما هي الابهام لا المحرر من ذلك
الذي فان عدم احكامها الى الاخر انما هي احكامها التي لا تحركها

للاضمان في الجواب الجواب الما طعن فيه من قبله لان ذلك معلوم له على هذا
 التقدير كذا السوا المذكور ليس طلبا للامور المعلوم للسلطان على ان يقبله ضرورة
 وانما اذا كلف ولو كان كذلك كان كل من يرضى له من مثالا كان علما في
 الجواب الجواب الما بعد المتناظر على ان اقامة الدلائل على الصواب لا تستلزم
 ان كثيرا من طرق معرفة هذا المبدأ لا تعرف في جميع هذه الامور ولا يتبدى اليها اصلا
 قد يرد على من يقول ان هذا لا يقدر على فعله البلاهة وتبشيرا الاشياء بعد
 الفرق بين الجواب والمعلوم المتبدى للخطا الذي لا يقدر على فعله كل التبع في ما يشاع
 سلبه عنه غيره كلف والشيخ وغيره لم يشترط ما حاشا لعدم الامتناع في
 للمنافاة في الشك وما اورد في بعض الدلائل على ذلك لا بد على اصحاب
 يد على خلافه اذ حاصل كلام الشيخ انه يوجب حصول اليقين في فعله فعله هذا اما مثلا
 محطو البالد او محطو الغائبين في محطو من يعلم كونهما محشوا واضطرابا الى الخطا
 المبدء اتسع سلبها عنها فليس في ذلك ما توقعه انفس المتدبرين في آخره
 بحث اذ مدار هذا الايراد على انه لا يثبت في قول الحق في كونه
 راجع الى حصول اليقين في حصول المركب كما ينبغي من ماضيه من الشيخ لا
 الى التقدم كما حاشا في حصول الكلام في الشيخ ما ذكره اصلا بامداد ان المواد
 محضو المقومات مع حصول المبدء كونهما محشوا في سلبها عنه والله
 بحسب عدم فقهه بالعالمية في غير ذلك لا يفتقر الى ان كلامه في الاعداد في شرط
 تقدم على ان الاعداد على انه فلا يكون هو جهة على انه فيصير الى ان في
 ان كلام الاعداد في شرط سلبها بامداد الاجتهاد على انه في قوله
 بدون مدخله سلب الاعداد وليس حال وجود المبدء كذا في ما على
 وجوده في شرطه بدون مدخله سلب الاعداد ولا ينبغي في وجوده
 عن وجوده في المبدء فكذا الكلام على سلبها في المبدء والى ان يكون
 السوا في فصل للتصوي في الجواب نعم كل واحد من عدم المبدء
 قيل اما يحتاج الى ذلك اذا ثبت ان عدم الشيء المعلوم لا يوجب في ما يتبع
 قد رد العمل الدائم على المعلول الواحد بالعدة واستماع نواردها على المعلول

الشيء على انه واحد بالعدة وحواجز النوار على الكمال في كونه فلهذا لا بد على من قبله
 اما يحتاج الى ذلك اذا ثبت ان عدم الشيء المعلوم لا يوجب في ما يتبع
 واحدا بالعدة كما في غيره ما ذكره في جوابه قوله وما ادعاه ان عدم كل واحد
 من الاجزاء لا يوجب له في ذاته في اشتغاله في عدمه للمعلول اما ينبغي ان لا يكتف
 جوب جميع الاحتمالات في وجود المعلول اما اذا كلف بالخطا في اقامة المعلول
 تح يرفع الاكابر بالذات على ان يرفعها من نوع الكمال كما لا يحتاج الى المسامحة
 لا فليكن الذي كلفه من العمل لا يتقدم في الوجود للما في ذلك لا في التبع
 في الخارج لا يكون متخالف مع المتأخر في اقامة ما لا يتبع في الخارج ولا يتبع عليه في غيره
 بحث لا يبرر للسراة فيكون على الكمال لعدم الامتناع في كون مسافيا
 لا تحتاج الى الخارج بل المراد التقدم الطبيعي هو مجتمعا من راجع الى الحقيقة
 ما يخصه من معنى اليقين ان هذا لا ينافي في اتحادها في الخارج اذ في الما في ارسطو
 ان يكون في غيره من كونه في الوجود اليقين من حيثها في آخره في
 اليقين من حيثها في كونها في نسبة العارضة ما هو واسطة في الغير اخيرا في
 من حيثها في الشيء مع ان العارضة واحدة ان نسبة الصلاح الى العمل في اليقين
 حيثما في طبيعة ما في من حيثها في الوجود من حيثها في ان في ان التقدم الطبيعي
 راجع الى احتماله ما لا التقدم الطبيعي للمعنى الا وهو المعنى الذي هو في اعتبار
 العمل الاخير في غيره بحيث اذ المعنى الملازم لكل الذي يحتاج اليه المبدء في
 بالتقدم الطبيعي هو ضرورة في الحقيقة كما في حقيقة في غيره لو كان الوجود في
 موجودة ولم يكن اس اعتبارا في كذا في هذا القول وحرار في كونها في ان في
 واحدا في حيثها في كذا في الحقيقة في غيرها واما على ما هو في الجواب في ان الوجود
 من في الوجود في غيره في الوجود في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود
 لا حدها منها في كذا في الحقيقة في غيره في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود
 للحصو في الحقيقة في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود
 سلبها في راجع في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود
 متاخر في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود في غيره في الوجود

انما هو ان لا يكون له وجود في الخارج بل هو موجود في العقل
فقد صح حمل المادة والقوة صرحا في العقل بل في النفس بالمادة بالوجود في المادة
غير محمول بل لا يمكن ان يكون له وجود في العقل بل هو موجود في الخارج
فيه حيث اذ كان له وجود في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في الخارج
ان لا يكون له وجود في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في الخارج
واحد ويكفي في نفسه هذا الوجود لا يملكه الا ما هو موجود في الخارج بل هو موجود في الخارج
اخرى من حيث الوجود حيث انها الحان كما ان المادة لا يملكها الا ما هو موجود في الخارج بل هو موجود في الخارج
بشيء لا في اتم واحدة اذ الحوادث فيجب ان يكون اعتبارهم كذلك كما ان المادة لا يملكها الا ما هو موجود في الخارج بل هو موجود في الخارج
جاءا ويحتمل في نفسه لادوات واحدة اذ الحوادث فيجب ان يكون اعتبارهم كذلك كما ان المادة لا يملكها الا ما هو موجود في الخارج بل هو موجود في الخارج
فالحال بالبيان وما ذكره من ان ليس للوجود في نفسه وجود في الخارج بل هو موجود في الخارج بل هو موجود في الخارج
والوصف لا ينافي ان يكون له امر واحد بسيط في الخارج وجود واحد في نفسه
بالصالح له والمادة اذ ان من هذه الالام في نفسه فيجب ان يكون له وجود في الخارج بل هو موجود في الخارج
الاصل ان لا يكون له وجود في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
جسم وجود حساس في وجوده في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
له من ان يكون له وجود في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
عليه فصوله في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
منه في ان ارا حمله على المادة من حيث انها مادة وما نفع في الحقيقة حيث
والنفس من حيث هو غير متعلق بالكل لا يكون متعلقا به من هذه الحقيقة ولا يصح
حمله عليه من هذه الحقيقة وليس امتناع حمل المادة بواسطته بها كما حجب الالام
لانها في الخارج لا يرى ان النفس قد تقدم على الاسود ويصح حمله عليه ويستدل ان
اذا حمل على المادة لا من حيث انها مادة بل من حيث هو غير متعلق بالكل لا يكون متعلقا به من هذه الحقيقة ولا يصح
اذا لمادة من حيث انها حسنة في كل اساسا وهذا دليل على ان النفس في الخارج بل هو موجود في الخارج
الاتحاد اذ لو كان متناقيا لما صح حمل المادة وما في وجهه انفسا ان كان بينهما
متعارف في الوجود من حيث انهما علمتا في العقل بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
فلا يخلو بالاعتناء من ان النفس غير المتعلق بالكل لا يكون متعلقا به من هذه الحقيقة ولا يصح

الدعوى

الدعوى وهو المنع من حمل المادة في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
محصوله ان المادة في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
كما هو في نفسه في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
حق الوجود هو المادة منه في الوجود الحق في ان كان له وجود في الخارج بل هو موجود في الخارج
بالمادة من حيث ان المادة في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
فلازم ان يكون الوجود في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
في العقل من حيث ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
للا بسيط للدعوى في ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
واعين ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
الاعتناء في ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
تلك الحقايق من حيث ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
ولما كان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
والنفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
متناقيا في ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
لنفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
هو المقصود من اعتناءها في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
جميع ما عداها وعن الثاني ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
فيه حيث لان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
حاله في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
البنوع والحوادث ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
تحقيق المنع بالاعتناء في ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
مستدرك في ان النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
للاستعانة واستدلوا بها بالظاهر في النفس في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل
وجود متناقيا في الخارج بل هو موجود في العقل بل هو موجود في العقل

وكان غنية في الخارج كان حاصلها عند حصوله انفق على سبب حرجه حتى سقط
المطر الذي بقي على جواربه فمضى ان يحصل للمركب كل واحد للبيك والآخر
للسواد لا ينفق على سبب حرجه اقل من حصول المركب لا ينفق للبيك اصلا
لا فدية ولا حرج ولا مخارج الا بسبب حصول الحاجة للمركب لا له والا لسواد في
ذاته وليس بسبب حصوله اصلا بل بسبب حصول الحاجة له في نفسه
بل يخرج بقصور الهيئة لوجوه ذلك المكان بقصور الهيئة مستوعبا لانتاج جميع
الذات لهاي هو كذا السواد قيل من اد الشايع يقول يخرج من الوسط
لا غير مطلقا واعتقد في ذلك على اذ كان عن قريب وهو نحو حجر احاط
الحجر من الهيئة بالمال الذي في فيه سميت على ذلك قد احل او لا ففضل في وجهه
يخرج لان قول الشايع يخرج احاطا بالحجر والهيئة داخل الى الخارج المين للبيك
المعنى الى هذا القسم كما ينبغي عليه قوله وهذا حاصل اضافته لاحتقيقه
لصدقه على الاذنه الدينية بالمعنى الا معوان استطر احاطا ولا احصا ان
انفسه يصور له الهيئة والخروج عن الوسط شئت من السبب على كذا الذي في
اعتبار الخرج عن احاطا بالحجر كما هو البادار كما ان البيك لا شئت
ان هذا لا امر حرجه له الهيئة مخصوصة من واجها فاعطى اولها لقطعة
على هذا الاصل كذا المعروض له الهيئة مخصوصة من اجها عن كذا التي يخرجها
البيك وهو حرجه غير منقسم بالمعرض قطعاً ولا على طي الى الاكث والهيئة
جميعا كان عرضا وجوه في نفس الامر بواسطة واحد لا يكون للمخرج جوهر
او لا عرضا ضروري في جعل الهيئة العارضة الى كذا ان يخرج الجسم وطورية
العامة لا يكون جوهر او لا عرضا ضروري في جعل الهيئة العارضة للمركب اعتبارا
والهيئة العارضة لا لا الهيئة حقيقة فكل وكذا في جعل المركب حصة
للمخرج ناسا في قوله ولا يكون للمخرج جوهر او لا عرضا غير مسلمة وفيما يجوز
ان يكون جوهر الصدق حلالا للمخرج عليه هذا المخرج لا يخرج الى امر حرجي
فلا يصح التفرع في الثمنا ما ان كان مركب من الجوهر والعرض العام به جوهر هذا المثل
وهذا حقيقة داخل للمخرج لا يندرج في هذا المخرج اما الاطراف والوجوه الخفية

مبتدئة وتقع على العالم الى المعوقات العشرة كائن في موضعها فيكون مبتدئة وفرد
كل منها والجميع الملكوت وليس حجابا واحدا بل يكونا حجبين واما ما بنا فلما لم يكن
حجاب للمعرض للذهاب وجن من حجاب الى الموضوع والمناجح والمناجح الى الخبي
حجاب الى ذلك الخبي على ما استدل به من قولهم في جميع الخبي الى الموضوع لا
حجباً من له المجرى والمعرض العالم بل من حيث المبدء والجميع الى المجرى والمعرض
الغائب في حجب واحدة فلا يفتقر ذلك الى جميع الخبي الاول في جميع الخبي
لا يفتقر الى جميع الخبي الثاني بل في جميع الخبي واما ما بنا من كلام المناجح فيقول
ما هو المشهور من ان الموضوع من الخواص للموجود في الخارج واما المبدء الهائنة
لا من المكون في انتباهه في ذلك عين واما مبدء على امر عين واما ذلك
من الامر والاختيار في ما حصل المناجح حين من الخبي فمبدأ ضرب عند الى الصور
النوعية فلا عيش في وجهه فاشد ذلك من بعض المتكلمين في تلك الاشياء المخرج
للمناجح الى الواجب والممكن والكنى الى المجرى والمعرض ومن صفات الابعاد وعلى
تقديرها فانه يكون لا غرضه علما من المجرى واما ما راجد لا منها ولا يعلم
ذلك من المبدء في العرف بين المبدء الهائنة لا من لا من الوجب والمبدء لا من
المكون وحصل المناجح على الصورة النوعية فانه لا دلالة للملكات عليه
فلا يتبين انفسه عليه او لا من واحدة في هذا الخبر نظراً الى ان
كان للمبدء يقول اما ان يكون صور الامر معتدلة ان يكون صور الامر
عليه المعنويات معتدلة فلا يحصل التسم للآثار الا من الامور اما كانت
معارضة للمعنوم فيكون اعتبارا في وجودها في الموضوع صور المعنويات
معتدلة لا وفي حجبها او لا فلا يناقض ان الامور انما صورها عليه
المعنويات معتدلة قوله فلا يحصل التسم الثاني فيها ان اراد انه غير ممكن
تقدير وقوع التسم الاول كما فيه ما استدل به على ذلك لكن بطلان
الشيء في اذا الخبي من العرف لا يفتقر وقوعها معاد هو ظاهر ان اراد
انه غير ممكن على تقدير عدم الاول وقوع الثاني فانه في ما ذكرنا من
الاستدلال لا يفتقر الى واحد ان الامور انما صورها في امر معتدلة

فان يريانه فاذا اخذوا المصنوع اذا طوي وعرض وتغيرت من هذه الهدايا فتم
 ان يدرج اختلافهم في هذا المصنوع او ان يدرجوا المصنوع في هذا المصنوع
 ويغيره لك كما في كل واحد من المصنوعات في المصنوعات اليها فلهذا ما دونه
 للمصنوع اذا طوي وعرض وتغيرت من هذه الهدايا فتم
 يكون له من المصنوعات من هذه الهدايا فتم
 مفهوم من المصنوعات من هذه الهدايا فتم
 والمصنوعات من هذه الهدايا فتم
 ان كان هذا المصنوع من هذه الهدايا فتم
 فتم من هذه الهدايا فتم
 هو المصنوع من هذه الهدايا فتم
 قد يكون من هذه الهدايا فتم
 مصنوع من هذه الهدايا فتم
 خارج من هذه الهدايا فتم
 نوعا وان كان من هذه الهدايا فتم
 زاده وان كان من هذه الهدايا فتم
 ان يكون من هذه الهدايا فتم
 في هذا المصنوع من هذه الهدايا فتم
 على المصنوع من هذه الهدايا فتم
 للمصنوع من هذه الهدايا فتم
 فتم من هذه الهدايا فتم
 الدارين من هذه الهدايا فتم
 رفسه من هذه الهدايا فتم
 وان كان من هذه الهدايا فتم
 فتم من هذه الهدايا فتم
 عاينها لها وحدها من هذه الهدايا فتم

شرا

غير المصنوع من هذه الهدايا فتم
 والصورة من هذه الهدايا فتم
 فتم من هذه الهدايا فتم
 المصنوع من هذه الهدايا فتم
 هناك من هذه الهدايا فتم
 واحد من هذه الهدايا فتم
 الا انها من هذه الهدايا فتم
 صفة من هذه الهدايا فتم
 كما ان من هذه الهدايا فتم
 من حيث ان المصنوع من هذه الهدايا فتم
 لا اقل من هذه الهدايا فتم
 ان من هذه الهدايا فتم
 واذ اقل من هذه الهدايا فتم
 فتم من هذه الهدايا فتم
 هذا المصنوع من هذه الهدايا فتم
 الاتحاد من هذه الهدايا فتم
 ان من هذه الهدايا فتم
 للمصنوع من هذه الهدايا فتم
 من هذه الهدايا فتم
 ان من هذه الهدايا فتم
 فتم من هذه الهدايا فتم
 الدارين من هذه الهدايا فتم
 رفسه من هذه الهدايا فتم
 وان كان من هذه الهدايا فتم
 فتم من هذه الهدايا فتم
 عاينها لها وحدها من هذه الهدايا فتم

قوله

شيئا لا يقتضي التمتع بالشيء في حق الامور للقدرة المتناهية فليكن العلم الصادق
 حيث يترجم عنها القول له بهذا الصداق وهو غير متناه في ذاته بل هو متناه في
 ما يقتضيه وجوده اصلا لا وجودا ولا حاجة فان العلم انما يقتضي اجتماع الشخصين
 مع ان وجوده وامتدادها يحتاجان فاجبا للشيء كما هو مستلزم للوجود في العلم
 اعتبارا بصدق السامع وجوده وبما اذا دعاهما انما اذا اشتد كماله في جميع
 ما يقتضيه كماله وجوده في العلم انما يقتضي اجتماعه مع العلم انما يقتضي
 العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 واحد من امثاله لو كانت مقتضية له وكان اقتضاها شيئا كماله في العلم انما يقتضي
 كماله احد من امثاله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 مقتضاها احد من امثاله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 للشيء كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 يكون باطلا قطعيا وطلوبه انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 فهو لا صدق وانما هو لا صدق في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 لا الصدق في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 فليكن العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 او لا مقتضى له وانما هو لا مقتضى له في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 منها في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 واحد من امثاله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 ثم انما هو لا مقتضى له في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 معين في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 سلبا في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله

عدم

عدم صدق العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 ح واحد من امثاله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 من حيث وجوده في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 عند واجبا هو ما ذكره ووجد ان العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 للشيء كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 فليكن العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 بالضرورة فلا يجوز ان يصدق العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 هذا كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 واحد من امثاله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 وهكذا في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 الان في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 الامكان والباطل في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم
 الباطل في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 الكلام في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 والعدم في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 منها في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله
 في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله في العلم انما يقتضي كماله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

خلوها عما فيه من افعالها وهذا العلم ليس من تلك الحركة بحيث ذاتها فانها منزهة والخلق
 وكذا من غير من تلك الحركة فكيف هو العلم بانقول ان تلك ان تلك العلم ليس من تلك الحركة
 المذكورة بل من تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 استعمالها في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 والخلق لا يكون في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 حركة وذاتها من تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 خلوها من تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 جسم من تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 والخلق لا يكون في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 من تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 مستند الى تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 يكون في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 بان تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 كانت في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 وانما في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 الاستعمال في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 بل انما حصل في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 النفس والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 وبين ذلك ان علي بن الجواد في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 تحديدها من تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 الفصل في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 اما في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 فرق بينهما بان الاقضية لا تكون في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها
 كما ذكر في القصة بعينها في تلك الحركة والخلق لا يكون في تلك الحركة او تخرج تلك الحركة من حيثها

[illegible]

وعلوها كرم شديد ونحوها. وامكان انقسامها ولوجب الموضع لكي لا ينفصل
 غير ان لا ينفصل في اجزاء الوجود المسمى في القوم جنباً بطولاً ومسمى ونفس
 الطين في اجزاء اجسام كغيرها في الاجزاء الوجودية بتعدد الموضع في الاجزاء الفعلية
 ان يقع بين الموهوبين ما وقع بين المنفصلين وبالممكن ان اذا كانت متصلة متصلة
 لعدم حيز الزمان في حيزها في حيزه وفيها ان يكون هذا التقسيم
 كغيره من اجزاء الوجود فلا يجوز ان يقع شيء من تلك الاجزاء في فضاء ولا زمان
 فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن ذلك ان الزمان
 متصل واحد لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه ان
 واقع في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 الامتداد في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 هي فطرة الملك ليس بوجه اما ان القطر لا يوجد لها في حيزه وفي زمانه
 ان الامتداد في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 التحليلية والمباني في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 المنفصلين ولا ينفصل عن حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 العدوم غير حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 غير حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 الغير حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 مهم فالعقل المتفكر في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 بانهم نقطه مركزية في الاشكال المتماثل وفيه لانهم حيزه وفي زمانه
 ان يحكي في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 على ان النقطه ان كانت متساوية من محيط الدائرة والسطح من المحيط
 ان كانت متساوية من محيط الدائرة والسطح من المحيط
 مع ان المحيط من السطح ان كانت متساوية في جميع امتداداته كما في
 المحوطة من جانب راسه ولا شك عن اقل في ان الحركة التي انطلق
 على مركزها ليس لها في الحيز الوجود المتساوي في الوضوح

المستحق

المستحق في ان وضع الدنيا في جميع امتداداته وتقدر ان
 من مركز الارض متصل ايضاً لا ينفصل عن مركزها في حيزه وفي زمانه
 الدنيا في الوضع هناك لانها ان القوم صرحوا بان الكرة اذا امتدت السطح ما
 تامة فخط موجود لا امتداد ان يكون ما بين الماسية معه ولا شك ان النقطه
 ليست لها مركزا ولكن الخط والسطح والسطح والسطح والسطح والسطح
 منهم ما ينفصل عنه اذ في اقل الامتداد في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره
 في الوضع في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 فيها وانما النقطه التي كان مركزها في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره
 قائم بين الماهية الى الطرف في السطح المتصل انما هو في حيزه وفي زمانه
 لم ينفصل عن حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 النقطه الموجودة في الكرة المذكورة انما هي في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره
 ان يكون في الكرة والسطح المتساويان في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره
 حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 الكرة المذكورة في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 ان ما بين الماسية في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 جميع النقطه التي في الماسية وانما هي في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره
 التي ما بين الماسية في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 الماسية في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 ان الماسية في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 تنقسم في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 الكون من دوائر الاضلاع على النقطه عند حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره
 بالذات ان تلك النقطه في النقطه السطح لا ينفصل عن حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره
 طرقت في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره فكيف ينفصل في حيزه وفي زمانه
 وانما اصلها حسب انقسام النقطه للماسية والماسية في حيزه وفي زمانه ان لا ينفصل عن غيره

زوالهم

والمتسامت والحا زى بالماسة والمسافة والمحاذاة كما بالاشارة فيكون ان ذلك المكنون المطلق
مما في الوجود وهو غير انتم باحصله ان المشارة بها يحصل الوجود فاما لفظه كما ذكرنا
المركب بوجوده عند الماشاة والاشارة الى ان كان موهوما قبلها وهو لا المقول
ولذلك كونه ما وجدنا فيك عاقلين ان اشتد ان المعراض لا يكون سببا للانقسام
لما جري ووجود الشبان فيك سببا لشيء من غير ذلك حيث تاليد الشفاعة
وسر الذي بالعرض فخصا من المعراض بعض دون بعض حتى اذا اذن للمعروض الى
ذلك الخاص من بعض من كل طرف حتى لا يفرق بينه وبين الباطن حتى اذا اذن للمعروض
ذلك الخاص فوجبه ان ياول كلامه لذلك حتى ان اشتد ان المعراض يوجد في انقسام الباطن
ويقال ارا بالسطح انك انعم فعل الوجود في الاشياء والا ذهان وكذا لا يشك في ان
الاشارة الى المبدأ من اعلم موجودا في الخارج فوجبه ان ياول كلامه لذلك حتى ان اشتد
فعل الوجود ويقال للمبدأ الوجود ههنا مجرد المعنى وان لم يكن ذلك فعل الوجود في الاشياء
فان كانت لم لا يجوز ان ياول الوجود في غير المعروض ما يقع فعل الوجود في غير المعروض
المذكور على القياس فكذا ان اشتد ان القياس ارا على وجود المكان وبالقاس بالمال
على وجود الاطراف دليل على انهم يريدون ان يكون وجود المبدأ مستدارا على هذا المبدأ
على ارا ووجود الوجود في غير المعروض وجودا في المبدأ في وجوده لا يفرق بين المعنى
من جهة الحق وتولاه بعد المعنى المبدأ في جهة قضيتان صادقتان في نفس المعنى فلا بد
ان يكون المعنى حقيقة في الوجود والمبدأ في الكمال والاشياء عاقلين ان الترتيب للمبدأ
والبعد عنه لا يفرق وكذا لا يفرق بين المعنى من جهة الحق وقضيتان صادقتان في استقامة
لكان قول المبدأ من جهة الحق وجوده ففعل للمبدأ كونه مأمورا به في الوجود
من البقية فاشارة المبدأ الذي اشتد ان ياول كلامه في جهة المبدأ مأمورا به في الوجود
العلم بكونه غلطا لا يقتضيه وكذا ياول كلامه في جهة المبدأ مأمورا به في الوجود
وان علم كونه غلطا كما انما نقول في جهة المبدأ والمبدأ في المعنيين المذكورين
الغريب والبعد المنهجين من انما يتبين في حد وولسالة المصلحة المعروفة في معنى
المركب في جهة الحق المحرك فوكما ظلم الذي يؤول المعنى المذكور في جهة المبدأ ارا
على وجود جهة الحق انما ان قلت فاما ذكره لا يكون القياس الا بالاشارة في جهة الحق ان

المراء

الماء بالوصول والغريب هناك الوصول والمعتزلة طارئين في المذهب ان المال
لا يفرق بانها حيلتان في الوجود لما جري ومبدأ الاعراض على ما في ذلك المبدأ
مما في المعنى انما الوصول الغريب في القياس على معنى المبدأ في المعنى ما في ذلك
انما الوصول على ما جري لورد والمعتزلة المعنى ورواها على الطور ان العلم لما ان
المعنى بعد اليها الاحكام او في بعضها اريد عنها وهو لا يفرق ومبدأ اصطفا المعنى
ان يكون قبل الوصول الغريب والبعد عنه وذلك ما في كون المبدأ اذ المبدأ
الاعم في الكبرياء فيخرج يظهر جريا في القياس المذكور في الحق كما ذكرنا في بعض
اشارة القياس المذكور وانهم ان ارا واما الوصول والغريب والبعد الوصول لما في
ما بعد المبدأ في نظام المعنى كما ذكرنا ان ارا واما المعنى كبرياء القياس ويرد
عليهم انهم صرحوا بان جهة الحق من جهة كبرياء في الشفاعة وعندها صرحوا بان المبدأ
تأنيذا في الطبع كما شدة انما في المبدأ في اسما لها بها في نظام المبدأ في الطبع كبرياء
ولما لا تأنيذا في نظام المبدأ في وجوده في المبدأ في الخارج فيلزم ان يكون جهة الحق وجوده
فمعنى كلامين يدان واما اطراف الكلام في هذا المقام اذ ذلك في نظام المقام
كثير من جهة في ما ياول كلامه المبدأ في جهة المبدأ في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى
المقام وتبين من وجوده انما في ما اشتد ان ياول كلامه في جهة الحق في المعنى في المعنى
ذلك الصدا اذ ما ذكره هو في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى
وكذا المبدأ اذ انما في المبدأ في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى في المعنى
الوجود والمبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
ما ذكرنا في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
منقطعة وجوده في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
ان يكون اسما في زمان وحدها كبرياء في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
الوجود في نظام المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
الاشارة في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
منقطع وانما في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ

فما في زمانه بالخطا بل ان يكون النقط الغير المتاخر من المجرى محصوره بين
 حاصرتين ومنها ان ما تلت من شايح الماخر من المجرى ان حاصرتين والسطح قوي زاسا
 يجوز في ربي وارتقاء غير مطابق للمواقيت في المجرى الذي هناك من غير ان يكون حاصرتين
 وكلها منقسمه في الخطا لثقله في المجرى كما ان المجرى يكون في الخطا لثقله في المجرى
 ومنه ان المجرى قد لا يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 سببا لا تقسم الخطا بل ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 موجودة في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 الموجود في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 ويقتضيه ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 كما يجوز ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 واذا اختلفت معها في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 مجموعا واحدا في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 اذا اختلفت معها في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 اختلفت معها في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 لما في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 اكثر من المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 كالزمان والكاتب ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 محل لقوله هذا السطح وهذا السطح ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 كثيرا كما في قوله ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 منها ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 سطح واحد في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 وانما يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 الذي هو محل المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 يندرج في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 وجود المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى

معد كثيرا في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 يندرج في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 بقوله ومنه ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 البياض في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 يندرج في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 لما في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 والمماس في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 غير منقسم في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 من غير منقسم في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 لثقله في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 اختلفت معها في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 دون منقسم في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 بالمس في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 لما في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 جعلها في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 في ذلك في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 يندرج في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 اشتد في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 انما في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 عند انما في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى
 في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى ان يكون في المجرى

او مسامحة وانشاء واعترافا فاما اعتبار المسامحة كما ذكرنا كثيرا فليس واحدا على ما كان
قبل الماشي في فائده كما في السطح الواحد الذي صار محل اللزالي فان كان يكون
هذه الكثرة من انحاء الجسم في ذاته اخلافا وموضع او لا يكون حصول الكثرة بخلاف
ذات غير حاصل بل حصوله بصيرة وانه لا يحصل من قبله الى ما بين مبرر صلاحيته
لذلك فلا يكون للاطلاق ذوات خارجة عن علمه فاضطرار بل ذاتها فاضطرار غير ان
خارجا غير مبرر فوجود الاطلاق ووجود ذلك الرضوخ في الجسم بطرقا كما كان
كذلك الجسم في انشاءه فليس في انشاءه انما انشاءه اليها انما انشاءه اليها انما انشاءه اليها
منه صلاحيته انما انشاءه في ذاتها غير انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
فليس يوجب كثرتها انما انشاءه ابعاده فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
فانما انشاءه ابعاده فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
في السطح نقطة نقطة على نقطة راس الخطوط ومنها انما انشاءه اليها انما انشاءه اليها
تعيين في كثرتها انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
والاعلى ان يكون في الجسم انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
يتبين انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
اخرى فلا بد ان يتبين من ذلك انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
يتبين نقطة وان كان في الجسم انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
على طول الخط المذكور ومن هذا القبيل مركز العالم وانما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
يتبين نقطة في الجسم انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
لان انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
يكون ذلك فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
الجسم المذكور في انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
كما انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
حاصل البعد وانما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
معين كما يلزم من كونها في الجسم انما انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار
فليس في انشاءه في ذاته فاضطرار بل ذاتها فاضطرار

فيها تنقل عن الطريق الشريعة الشريعة على مع الترتيب بعضها على هذا القياس
 الثاني وسداسا كما نرى أنهم قالوا ان القطعة التي تفرق في وسطها ولطوطا للتي تفرق
 وسط السطح من الماء البياضات الحسية فلا يلزم ان يكون لها الماء الموجود اهل الانفس
 او وجودها في الماء او وجودها في غير ذلك لانها لا يفرق في شي من الماء
 غير موجود فانها لا يفرق في الصور اما في شي من شي بالوجود من القطر الذي
 هو شي من غير انفس الموجود فيكون التعيين بالوجود الملائم موجودا في الصور بحسب
 ما فعلنا واكتفا منها ان اختلفا في اطران لا يكون سببا للانقسام في الماء ووجود
 الشئ في يد الفعل والامانة ان يكون لغيره كما سنجد ان غير متاخر بالفضل ان
 لغيره اذ اولى بالمرور فيه كما بالآخر لغيره انفس الماء الى الجبرين ان الفعل في الماء
 على ذلك التعيين ثم اخبرنا ان احد طرانه لغيره لغيره في حوته وطرانه
 في غير الماء في الماء في الجبرين انفسه في الفعل هكذا وكيف فعله في
 مسكرا لغيره الاصل الفعل في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 الفصل في الماء الى الجبرين انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 ان اختلفا في اطران من غير انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 ما اختلفا في اطران من غير انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 فيجب انما اذا كان في الماء انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 بالآخر لغيره انفس الماء الى الجبرين انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 انفسا من الماء الى الجبرين انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 لغيره لغيره في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 لطران من غير انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 ان يكون لغيره لغيره في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 يكون لغيره لغيره في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 غايرضا حرا من غير انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 متاخر لغيره في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في
 دون من غير انفسه في الماء اذ افرغ من غير واحد وهو نصيبا في

من الكيفية المعدية حتى كان عددا للمادة لقول الخارجه حصول الكيفية في المادة
المعدية فيه فالحصر ثم ان كان كذلك حصل الكلام الى تلك الكيفية المعدية
الكيفية المعدية وصولا لعددها للمادة لتصلها بحصول الكيفية اخرى من هذا المذهب
وسمى ايضا عددا للمادة لقول الصورة بحصول الكيفية من هذا المذهب لعددها
بقول الكيفية وان اراد الكيفية الاستعدادية في نفسها فوسيل الكيفية من فصل
الكلام الى الاعداد وحدها وربما لا الكيفية المعدية باقية في الحال الاعداد وحدها
البرودة والمادية المعدية لمادة المادة لقول البرودة باقية في حصول الكيفية
الاستعدادية من هذا المذهب الى المادة في المادة فلا يلزم شي من الحد وان كان
يلزم ذلك لو كان لا في الكيفية المعدية وان سبقت في هذا المقام الذي
يبرهن ان تمام الاقسام فاعلم ان اعداد الكيفية ما هي كقوله اخرى لقول الكيفية
ان يكون في كل واحد من الاقسام في المادة في المادة في المادة في المادة في المادة
معدية في كل واحد من الاقسام في المادة في المادة في المادة في المادة في المادة
لما كان في كل واحد من الاقسام في المادة في المادة في المادة في المادة في المادة
مع قلة كميته في الحسنة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة
محمولة تمامها في الكيفية في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة
كيفية امتدادها في المادة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة
وهي ما في المادة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
لحقوقها في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
بما خرد من الخارجه في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
الى ان يتبين في الكيفية في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
التميز من اقسام المادة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
في الكيفية في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
باقيتها في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
لما في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
فلا يلزم ان يكون التالي في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام

او دونه فمما لا يستلزم الاعداد مقدم على وجود المعد ولا يلزم كون المعد في
لان ما كان كقوله في المادة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
معدية اخرى من الاقسام في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
هو الكيفية المعدية في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
من حيث وجوده وعدمه فاذا كان سواء في كونه في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
اعدادها لا في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
سواء في كونه في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
حيثما احتجنا واشتد الحاجة اليها في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
الزمان في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
كيفية تمامها في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
ان واحدنا ان زواياها في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
ما سوره التاج على قولنا في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
اجتماعها على طرقت كميته في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
وجوده في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
الصورة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
في الكلام في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
بلا ضل ولا حقا في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
متشابهة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
ان في كل واحد من الاقسام في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
حركاتها في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
قبل الماد بالمتشابهة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
لاخر متشابهة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
صرح اكثر المتشابهة في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
في التمهيد والضعف وغيره في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام
بعضه في تمام الاستعدادية في كل واحد من الاقسام في المادة في تمام

[illegible][illegible]

ونظرا لما قبل ان ايجد الحق المبين ان يكون قابلا لا فاعلا وان اريد ان لا يكون قابلا
 ولا شاعدا لثنا في العلم ان اللادة قابلة فقط بهذا المعنى والميل الى فعله كالماء
 حين مصلها ذكره النبي في هذا الكلام لم يجوز ان يكون صفة من صفات
 الواجب لكان للملأ لا ممتدح لواجب لم يكن له ان يصح مع الحالات الا ان شاء الله
 لدرجة من الحالات والكلام بعد ما ذكره من مخرج الحالات فلا يكون هذا التعليل
 هناك ويكون كما ايقع في ما ايقع في الكيفية كون ذلك السبب علة فاعلى ان
 الكيفية ومنه في صفة كماله في هذا القسم ان الشئ اذا كان لا يكون في واقع
 آخر جاز ان يكون خيرا لغيره فاعلى ان يكون في واقع ذلك التعليل لغيره في
 علة اللادة في ذاته في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 فان الشيء لم يكن له ان يكون قابلا ولا فاعلا في الواقع في علة اللادة في واقع
 الا انه الذي لم يكن له ان يكون قابلا ولا فاعلا في الواقع في علة اللادة في واقع
 شاء فمما ان شاء الله وقال الذي لم يكن له ان يكون قابلا ولا فاعلا في الواقع
 في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 صفة ما عجز عن ذلك فيكون صفة ما عجز عن ذلك فيكون صفة ما عجز عن ذلك
 الفعل والكنه في اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 المذكور في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 فحق في ذلك الطبيعي والتفسير في اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 بالاحتياج الى الادي والقياس في تفسير اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 اراة في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 عني في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 التعليل في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 الا اراة في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 الملاية لبايع ان يكون احتياجا في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 الحال لاجل العلة في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع
 بها الاحتياج لعل الحق في علة اللادة في واقع آخر غير ذلك التعليل في الواقع في علة اللادة في واقع

واجبا للنظر الى المعبر وانما شكك ان الارادة تدفع الى الازالة فلا بد ان تدفع فعلها
 الفعل والركب الى الازالة اصبها بالنظر الى الفكرة وانما تدفع بعض وجودها الى الفعل
 والاولى من سببها كما يصير عن نفس الارادة وجودها ليشق بالنظر الى تلك الازالة وجودها لغير
 فتكون الفعل والركب بالنظر الى نفس الارادة ما توضح ان يكون متعلقا بامور جارية لا تدفع
 اليها فاحسن الاول وان كان غير متعلق لما ذكرنا سابقا من ان الارادة تدفع بعض الفعل
 والركب وفي بحثنا بطول ذلك لا بد من الاستدلال بان الارادة تدفع بعض الفعل الطبيعي
 والتعريف بما في الارادة تدفع بعض الفعل والركب والاولى من سببها كما يصير عن نفس الارادة
 متعلقين ان ذلك لا يمنع ان الارادة بامور جارية تدفع بعض الفعل والركب الى الازالة
 على سببها في غير ما في الازالة فيكون بطلانها كما جازع الفكر ويكون معناه بطلانها وان كان
 قصد الازالة واجبا للفكر وانما تدفع بعض الفعل الى الازالة لغيره الفاعل فيكون بطلانها
 وان لم يكن قصد الازالة واجبا لغيره على ان قصد الازالة على ان قصد الازالة واجبا لغيره
 احد لغيره ومن بطلانها كما في الازالة لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره وان
 يكون في ذلك كراهية لغيره فيكون بطلانها كراهية لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره
 كونه لغيره فيكون بطلانها كراهية لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره وان
 فان كان الازالة كراهية لغيره فيكون بطلانها كراهية لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره
 الارادة والمبدأ في الاستدلال في الفعل والركب على ان يكون قصد الفعل واجبا
 لغيره بالارادة والازالة كراهية لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره وان
 الفعل والركب الى الازالة لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره وان
 قلنا ان الجواز ان يكون ارادة الازالة واجبة لتدفع بعض الفعل الى الازالة لغيره
 بالنظر الى تدفع بعض الفعل والركب الى الازالة لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره
 على ان الجواز ان يكون ارادة الازالة واجبة لتدفع بعض الفعل الى الازالة لغيره
 وقد ثبت جاز ان التدفع الى الازالة لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره وان
 شرط بطولها ان قصد الفعل واجبا لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره وان
 قصد الفعل واجبا لغيره على ان قصد الفعل واجبا لغيره على ان قصد الازالة واجبا لغيره
 والاستدلال بالصلوة كما يتضح من القول بان الاستدلال بالصلوة كما يتضح من القول بان

المعنى المطابق لغيرها كما تعنى للمطابق في الواقع في غير المران فيها طر في العنصر ومنها انتم هذا
 كان في الدهر اربعين فيها انتم هذا في ذلك في القسمة للجمعية طر في الواقع في غير المران
 اذ اوجد فيها امر واحد مطابق له وفيه بوطان لم يوجد فيها ذلك في الواقع لا يعلم
 وجود ذلك الامر في الخارج على ان يوجد في الدهر امر واحد مطابق له في الحقيقة
 موجبة كالصورة الدهرية للذكر في وجوده لا يكون في حيزه في العنصر في الدهر
 وقد لا يكون فعلا في ان يحل ان يكون الصفة الاولى بها دونها لما يتصور خارج
 عن اذهاننا غير اننا لان يكون صورة الامر المطابق في اذهاننا وعلى تقدير ان يكون
 صورة في الخارج فقد يكون في واقع قائم بنفسه كالشمع في نار ووضوح قائم بنفسه مطابق
 ليك بالاشياء فيقولون ان لا حكم غير متعلق بغيره في العلم والادراك انما هي
 لا يمكن ان يكون الحكم على الشيء متعلقا بغيره في واقع متعلقا بالمتعلق وان كان
 مطابقا لا لا بد من ان يكون الحكم على الشيء الذي حقيقة ذلك فلا استحالة في ان يكون
 يكون الحكم بالاشياء فيكون في واقع متعلق بغيره في العلم والادراك انما هي
 الجسم ذي وضع واق في غير صورته في العلم والادراك انما هي
 بالمطابقين من ذلك المطابقين في العلم والادراك انما هي
 بها في الدهر من الشئ الحكم عليه بالشئ في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 مع المحل بل هو المطابق وقد يكون غير ذي وضع قائم بنفسه كالقوة في الارض في واقع
 غير ذي وضع مطابق للحكم بان يكون في واقع قائم بنفسه كالقوة في الارض في واقع
 لكي لا يتصور في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 ان كانت كذلك كانت فاقية في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 واجبة الصدق في انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 موجودة في واقع في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 استثنائية بين العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 اراد انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 قافا في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 وليكن هذا مع العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق

صدق الحكم ان لا يماثل صدق ويكون متصور في حال وجود الموضوع في الشئ الذي
 فاذن لا بد ان يكون في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 جميع الصور في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 مطابقا لغيره في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 لا يحصل به في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 وجوده ولا انما هي في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 فيما بين الشئ وبين العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 انما هي في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 فيما بين الشئ وبين العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 حركاتها في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 صور الاشياء في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 ما لا يمكن ان يكون في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 لهذا على ان العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 اراد انما هي في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 الصور في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 ما بعد هذا في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 فانه كما ان العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 فانه لا بد ان يكون في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 والشيء قد يكون في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 وتحت في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 هي حقيقة كقوت في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 كالقوة في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 من حيث هو في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 انما هي في العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق
 ذوقه على العلم والادراك انما هي في واقع ولا استحالة في ان لا يتصل بالمطابق

يكون ذلك كذا يكون ان يصدر عنه تصرفا غير تصرفا اما بعد من ان يصدر عنه تصرفا
 البعدى والعن والتوليد والحركة الا ان ذلك لا يشترط ان يكون تصرفا بل قد يكون تصرفا
 ما ذكره للمنفرد في خروج الانسان الى الخارج يخرج النفس الى الخارج فيخرج لان ان اراد
 كل ما يصدر عنه يكون دائما بالفضل فيخرج لان يصدر كما لا يكون بالقوة وان اراد
 ان يصدر يكون دائما بالفضل فيخرج لان يصدر كما لا يكون بالقوة وان اراد
 على ما ينبغي ان يكون في القوة متعلقا بغيره كما لا يكون بالقوة متعلقا بغيره
 للذكر يكون تعلقا بالقوة متعلقا بغيره كما لا يكون بالقوة متعلقا بغيره
 السارعة على قدر كبرها دائما لانها كما يصحبها مطلقا والنفس لها قدرها ان يصدر مطلقا
 للغير في ذلك كبره ينطق بالتصرف على القوة التي يكون كمالها في ذلك كبره
 وحسنه وهذا التوجه ليس على كماله من وجه اخرها ان يصدر مطلقا بالفضل
 المحركة فيقول لها العقل ان هذا هو الذي هو العقل كذا قوله واما النفس فيخرج
 للذكر هو النفس فيخرج كمالا فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 المتحركة والما في ان يكون كمالا فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 ان قوله في هذا هو العقل كذا قوله لا يملك للنفس كمالا فيخرج على قدر كبره
 فان عدمه عند ان يخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 كما لا يملك كمالا فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 قال الشيخ في جميعها ان يصدر مطلقا فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 وكذا في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 فان الشيخ في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 واجبا في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 الذي في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 كيفية طرقة في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره

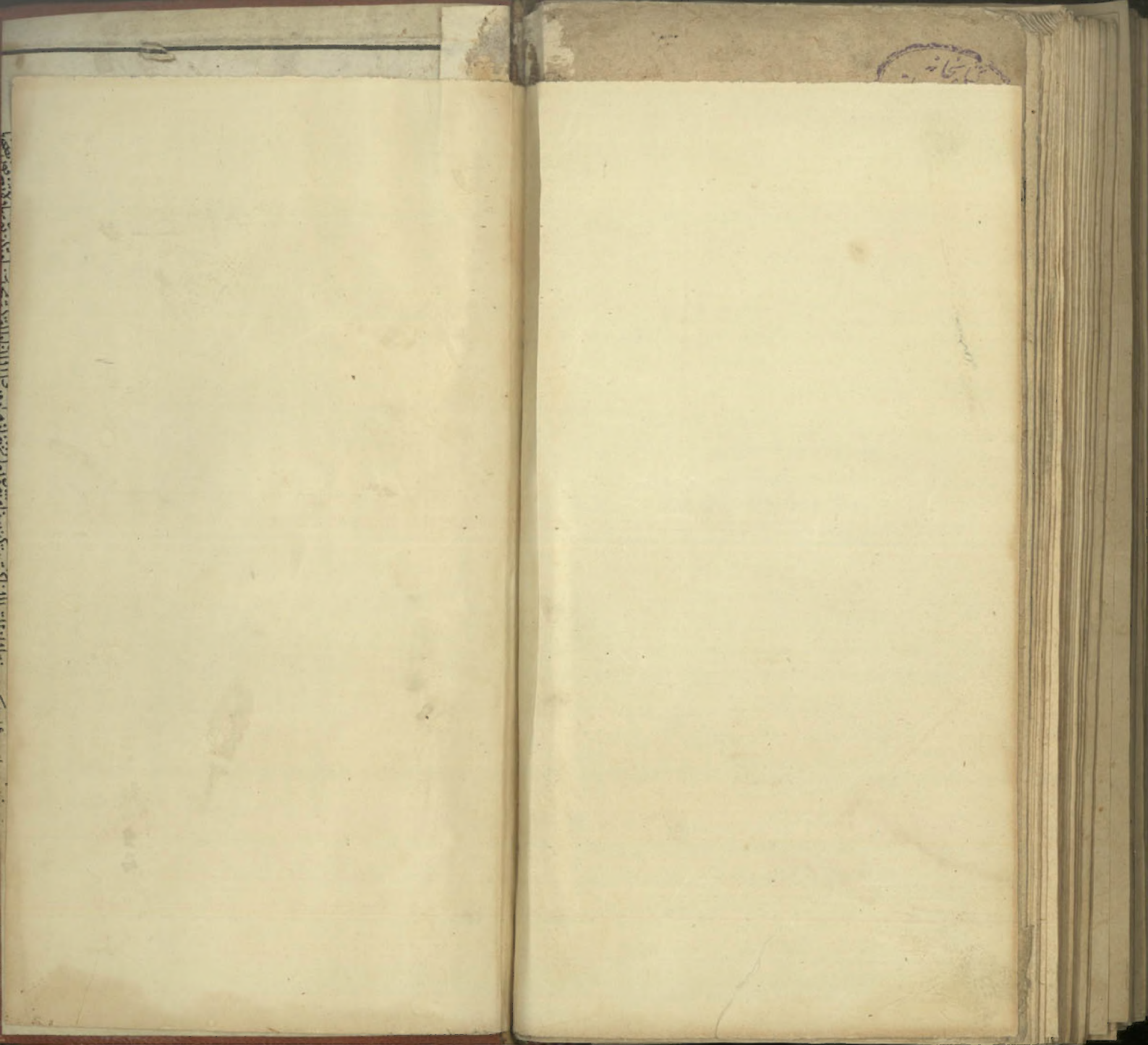
نحوه

يصدر عنها مع لفظ لا فضلا البانية فان قلنا لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 لقول النفس البانية بواسطة نفس الامر فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 لها نفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 قوة العاقل والمادة فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 الحيوانية لان لا ينطق له تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 موجود على قدر كبرها ان يكون لها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 البانية فيكون ما لا يتم فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 ولتقديره في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 مبدأ آثار الانسان وهو ما يصدر عنه من النفس فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 التي في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 صفة غير الخارج المذكور وهي لفظ واما اورد ان يصدر عنه تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 فصار يكون تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 ح يحصل عنه وهو الخارج الملاحظ فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 للانسان وانما في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 ذلك الخارج على كماله فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 متوان في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 لا تلامه في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 ولا يصدر عنه تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 على كماله فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 ان يصدر عنه تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 ما في قوله في ذلك فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره فيخرج على قدر كبره
 ان يصدر عنه تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا
 ان يصدر عنه تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا فيقول النفس البانية لا يجوز ان يصدر عنها تصرفا

[illegible][illegible]

[illegible]

فمنه





مجلد ثانی

PLA

[illegible]

